

كوبا تقارع العالم
في طوكيو:
إرث كاسترو
لا ينضب



8

الأخبار

al-akhbar

www.al-akhbar.com

الدواء في عزّ الأزمة... بالدولار! [6] برّي لعون: خذوا المالّيّة واعطونا الداخليّة [2]



السعودية بين الدّين والنيوليبراليّة: بحثاً عن الشرعيّة

[15 - 14]

(أفب)

تونس

أربعة أسماء لرئاسة
الحكومة:
أولوية سعيد
«العجز الاقتصادي»



15

اليمن

سلسلة إمداد
هارب:
تحولات تكسر
الخطوط الكبرى

12

تقرير

«الفاريز»، تحصل على
150 ألف دولار:
يبقى استئناف
التدقيق الجنائي



4

المشهد السياسي

جمعهم يبرز اعتداءات «عصابتهم»... و«القومي» يتهمهم بتنفيذ «إسرائيل»

برّي لعون: خذوا الماليتّ واعطونا الداخلية

بالرغم من التفاؤل الذي حاول الرئيس نجيب ميقاتي «فرضه» على الناس، وبالرغم من إيجانه إقرار تقدم في ملفّ تأليف الحكومة، إلا أن ذلك بدأ يضر به إلى بئ الشائعات، فيما الواقع ان لا شيء تغيّر، إلا للاحية تاجيل الملفات الخلافية مجدداً ربما إلى أن يحدث موعد الاعتذار، وقد برز في الأيام الماضية اقتراح الرئيس نبيه بري التخلي عن وزارة المالية في مقابل حصوله على حقيبة الداخلية، وهو ما يرفضه ميقاتي

إعلان اعتذاره، فالقرار متخذ لكن يبقى إيجاد التوقيت المناسب. ولذلك، فإن حديث ميقاتي عن تقدم لا يعجز عن الواقع، هو الذي وجد أمس أن «المشكلة هي في اعتراف اللبنانيين للإحباط»، فيما هو يدرك أن الناس هم الضحية الوحيدة في هذه المعادلة. فلا ميقاتي، ومن خلفه نادي رؤساء الحكومات السابقين، يريدون تأليف حكومة تنقذ عهد ميشال عون، ولا الأخير يريد تأليف حكومة تكون خنجراً في خاصرته. وخارجياً، بعيداً عن الفرنسيين الذين لا يملكون أي تأثير يذكر، فإن الأميركيين لا يبدون في وارد التنازل عن ورقة الإنهيار في مواجهة حزب الله بسهولة. وإذا كان مؤتمر باريس واضحاً بالإشارة إلى أن لا مساعدات للبنان من دون تأليف حكومة، فإن وضع العراقيل أمام تأليف الحكومة لا يعني سوى تعميق الإنهيار.

وبين هذين الحدين، يخرج ميقاتي ليعلن «لا التزم بمهلة زمنية ولا بعدد معين للحكومة، بل أسعي إلى تأليف حكومة، فهذا هو هدفي. لم أقبل التكليف حتى لا أؤلف حكومة. أما إذا وصلت إلى طريق مسدود وبالرغم من أنه لم يعد خافياً أن المشكلة تتعلق حالياً بحقيبة

«عون وميقاتي يتعاملان مع التأليف كأنه انتهى»

الداخلية وبالمداورة في الحقائق السياسية، إلا أن ميقاتي قرر لدينا للدخول في مشاكل جانبية، وتحدث بإعطاء هذه الحقبة لهذه الطائفة أو تلك، فلنترك المشاكل ونذهب باتجاه تأليف حكومة». ولذلك، فإن الإيجابية التي تحدث عنها ميقاتي تتعلق بالسعي مجدداً إلى تأجيل البحث في مسألة حقيبة الداخلية، مقابل استكمال النقاش في توزيع الحقائق الأخرى، علماً بأن هذا النقاش يطال أيضاً الأسماء، إلا أن شيئاً لم يحسم بعد، مع اقتناع نادي رؤساء الحكومات بأنه حتى لو تم التنازل عن حقيبة الداخلية، فإن عقبة ثانية ستبرز في مطالبة ميشال عون بتسمية ثمانية وزراء مسيحيين، من دون نسيان مسألة تسمية الوزيرين المسيحيين اللذين سيكونان من حصة رئيس الحكومة، وفيما قرر عون وميقاتي تأجيل البحث بمسألة حقيقتي الداخلية والعدل، وسط رفض الرئيس المكلف البحث في مسألة المداورة، علمت «الأخبار» أن رئيس مجلس النواب نبيه بري أبلغ رئيس الجمهورية استعدادة التخلي عن حقيبة المالية في مقابل حصوله على «الداخلية»، إلا أن هذا الاقتراح يصطدم بتمسك ميقاتي بالداخلية.

بالنتيجة، صار المتابعون للظورات الحكومية يدركون أن لا شيء يمكن أن يكسر المراوحة، علماً بأن تصالح تُقدّم إلى ميقاتي بوجوب أن يلتقي النائب جبران باسيل مباشرة، عليهما إيجاد قاسماً مشتركاً يمكن البناء عليه لتأليف الحكومة.

إلى ذلك، فإن إحياء ذكرى جريمة 4 آب وما رافقه من اعتداءات على المتظاهرين من قبل ميليشيا

القوات اللبنانية، ظل أمس يتفاعل شعبياً وحزبياً. وحتى عندما أراد سمير جعجع أن يوضح ما حصل، أثبت، ربما عمداً، أن «القوات» هي المعقدة وأن ما حصل من تصرفات

القصف الإسرائيلي في لبنان: «رسالة قوّة»... وتوجّس

أنهى العدو الإسرائيلي، فجر أمس، هجماته على لبنان، مع تهديدات بالعودة إليها إن استأنفت المنظمات الفلسطينية» إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات في شمال فلسطين المحتلة. الرد هذه المرة شدّ عن ردود كانت «إسرائيل» تحرص عليها في السابق، كي لا «تستقرّ» الجانب اللبناني، فقررت أول من أمس، وصولاً إلى فجر أمس، الترقّي درجة شكلية إضافية ذات دلالات عبر استخدام سلاح الجو، ليخصف إلى جانب المدفعية، الفلوات في جنوب لبنان.

وإن كان سلاح الجو الإسرائيلي لم يستخدم في عمليات قصف الأراضي اللبنانية منذ سنوات طويلة، إلا أن استخدامه لم يكن مرتبطاً بقرّاء الاشتباك التي تحكم مقاربة «إسرائيل» للساحة اللبنانية، وهو ما حرصت على التأكيد عليه، على لسان مسؤوليها العسكريين مع توضيحات لافتة، عبر المرسلين في الإعلام العربي.

ومما ورد من تعليقات إسرائيلية

واكبت «دفعات السرد» على «الصواريخ الفلسطينية التي أطلقت من لبنان»، جاء التأكيد على اتجاهين اثنين: الرد هو رسالة قوّة إسرائيلية تشير إلى من في لبنان، بأنها متوثّبة للرد أكثر فأكثر على أي استهداف مقلل للأراضي الإسرائيلية، بعدما بات إطلاق الصواريخ يتحول إلى نوع من «الروتين»؛ لكن مع حرص أيضاً على أن لا يتسبّب ذلك بدتّغيرات مغلوطة، لدى حزب الله، بخصص من خلالها إلى أن «إسرائيل» متوثّبة لتنفيذ عمليات في الساحة اللبنانية، بعيداً عن معادلة الرد على الصواريخ.

بالطبع، التأكيدات الإسرائيلية كما وردت، لا تلغي أن ردها كأ أن يلازم خطوط حمراء يفترض أنها تحكّم مقاربة تل أبيب للساحة اللبنانية، وإن جاءت اعتداءاتها ضمن مستويات الرد على عمليات مجازر إليها ضدها. وهو ما يستلزم البحث في دلالاته.

في الوقت نفسه، لم يأت الرد بلا



(هيلم الموسوي)

إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي، قواني مسبق، حتى الاعتداء على أحد أهالي الشهداء مجرد أن طالب جعجع روايته له، في المؤتمر الصحافي الذي عقده عقب اجتماعه

مع وفد من «تجار المستقبل» ناقش معه الاقتراح المتعلّق برفع الحصانات، وبزّرع اعتداء زعرانه على المتظاهرين المنتمين إلى الحزب الشيوعي بالدفاع عن النفس. فشدد على أنه «لا نريد أن نتجهج على أحد أو أن يتجهج أحد علينا، ولن نسمح لأحد بذلك، فهذا حد أدنى من الدفاع عن النفس»، قبل أن يهاجم قيادة «الشيوعي».

في المقابل، حدّر الحزب السوري القومي الاجتماعي رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع من الاستمرار بالدفاع عن «سلوك عصابته القوانية».

ورأى «القومي» أن مجاهرة جعجع بـ«هذا السلوك، وقيام عصائبات القوات بتصوير ضحاياهم من المواطنين، تشبه تماماً ما كانت تقوم به العصائبات الإرهابية المسلحة خلال السنوات الماضية، بهدف بثّ الرعب في صفوف أبناء شعبنا وتذكية الغرعات الهذامة واستثارة العصبية الطائفية والمذهبية».

وأنهم «القومي» جعجع بأنّه يحمل عقلية الغاء قاشية عنصرية ضدّ كل من يخالفه الرأي والانتماء»، وتعمّد «الغلة الحرب»، وتسنّع لتوفير البيئة الفتوية المناسبة لإشعال صراع أهلي، تنفيذاً لرغبة العدو الإسرائيلي». كما ذكر «الخارج بقعو (جعجع)، بعدما تطخّط يداه بتفجير الكنائس ودماء الأبرياء والتعامل مع العدو، بما قاله مؤسس الحزب أنطون سعاده، الطغيان يسير إلى مصيره والتدجيل يسير إلى مصيره والخيانة تسعى إلى مصيرها... نشاننا نبحت عن القتال، ولا يبحث عنا القتال أبداً».

(الأخبار)

إلى مارتن ابو زيد الذي سيُنشر على الخنجر الفاشي

بيار أبي صعب

كان متوقعاً أن تتعرّض ذكرى الرابع من آب لشتّى أشكال الاحتواء والتوظيف السياسي. بدأت أجهزة الدعاية والترويج مهتّتها ميكراً، وتصاعدت حملات التعبئة المركّزة، وعمليات التجييش والتحريض على المنصات والمنابر السياسيّة والإعلاميّة. هكذا تعرّض جزء من الجمهور لعملية «تهييج» وغسل دماغ منهجية، وشُغفت آذانه بشتّى الشعارات الاختزالية، الجوفاء، الخادعة التي تدعو «الشعب» للنزول إلى الشارع من أجل «العدالة» و«الحقيقة»، ومن أجل «التغيير» و«إسقاط النظام». بشرتتنا بأوراق «الثورة» بـ«مجتمع 4 آب» الذي سيهبط ضد «منظومة الفساد». فاذا بنا - وبذوي الشهداء قبل الجميع - نشارك في «ثورة» قائدها البطرک بشارة الراعي، وملهمها سمير جعجع، ومهزّجها مارسيل غانم. وإذا بنا رهائن الفتوية والطائفية والتعصب والعنف الأهلي... وضحايا التخلف والعمالة والتضليل والخنجر الفاشية... كان متوقعاً أن تتعرّض المناسبة للاختطاف السياسي، في بلد اكفهر أثقه، وجّفت أماله، وضاعت نقاط ارتكازه، وتعلّط بصيرته، ونفدت طاقاته الحيوية، وسدّت بوجه أهله سبل النجاة... لكن ليس إلى هذه الدرجة. لم يتوقّع أحد أن تنقلب ذكرى الكارثة الوطنية العظمى التي ضربت في الصميم، مدينة وبلداً وشعباً، من لحظة جامعة توحدنا في المناساء، حول مشروع

تأسيسى لبلدنا، إلى نذير شؤم بعودة زمن قاتم كان المواطنون فيه يموتون على الهويّة. «وحياة العذرا أنا مسيحي. بفرجيك هويتني!»، يقول المناضل اليساري الشاب الطري العود، المدنى الوجه، دامعاً مرتجعاً متوسلاً جلاده الفاشي الذي استغرد به في الجميزة. إذا كنت (مولوداً) «مسيحياً» وضد الفاشية يا رفيقي المسكين، فإن عقابك أكبر. كيف فاتك ذلك؟ ويعد الإهانة والترهيب والإذلال، كان عليه أن ينزع الكوفيّة عن كتفيه يريمها أرضاً ويدوسها وهو يشتم «القضية»!

رفيق آخر له تحت النرجس القواني أرغم على شتم الشيوعية، وعلى تلاوة «القسم الفاشي»: «الله قوات» المجموعة الشيوعيّة التي صدّقت أنّها «تلبّى دعوة أهل الشهداء» وتتظاهر من أجل العدالة، وقعت في كمين قوّاتي في الجميزة، فانهالت على الرفاق العصي والخناجر. وقد اخترق أحد هذه الخناجر صدر مارن أبو زيد، ومزق رثته، وهو الآن في المستشفى يكافح متشبّثاً بالحياة. ماذا تنفع الهتافات «صهيوني صهيوني، سمير جعجع صهيوني» يا رفاق؟ «الصهاينة» هم أسياد هذا الرابع من آب. كنا نظن أن عملاء «إسرائيل» بيتنا، أقلّته خجولة يمكن استئصالها أو تركها تتخفّر مع الزمن، لكن لم تكن نتوقع أن يخرجوا الى العلن بهذه الثقة، ويصادروا ذكرى الرابع من آب! هذه هي «الثورة» التي وعدتمونا بها يا فرسان العدالة والحوكمة الرشيدة والتغيير على الطريقة الشنكرية؟ لم يتوقّع أحد أن تكون الذكرى الأولى للكارثة الوطنية نذير شؤم بكارثة أخرى، أكبر وأعظم من انفجار المرفأ، رغم أهواله التي دخلت السجل الأسود للذاكرة البشرية... كارثة حرب

... وكشّر المسخ الانعزالي عن أنيابه

أهلية تتمناها إسرائيل ويشغل عليها سفراء الوصاية والانحطاط، الناس المحتشون بالآلاف أمام مسرح الجريمة، جاؤوا يطالبون بدولة تشبه أحلامهم، بوطن لا يموت فيه الناس بعيشة ومجانبة، كما حدث هنا قبل عام. لكن فئة المقدّس، وتفرض وصايتها على المناسبة. وحين احتج أحد المشاركين على مجموعة مهتاجة، وطلب إليها عدم رفع علم القوات، فالיום نرفع العلم اللبناني فقط، كان نصيبه أيضاً الضرب المبرّح، حتى سال دمه. «سمير جعجع هو أوّل قاتل في الطبقة السياسية»، راح يصرخ مضرجاً بدمه، أمام الكاميرات! غير صحيح! هذه «افتراءات إيرانية!» الحكيم هو مانديلا «ثورة الأرز». ألم يدسّ الكومبارس السعيد فارس سعيد بين الشخوذ، من دون أن يسألهم رأيهم، لافتة كتب عليها IRAN OUT؟ ألم يتحفن بطل الرابع من آب بامتياز، بطرك الطبيع، في عطلته بإدانة «الوصاية والاحتلال»؟ لقد نسي غبطلته عند أقدام الأهرام المتصدّعة، أنّه بدأ عهده بالسفر للاقاة عملاء الاحتلال، وأنه أوّل الداعين إلى الوصاية.

سيبقى 4 آب 2021 في التاريخ بصفته يوم انبعاث «الانعزالية اللبنانية» بأبهي حللها. مخطط منهجي لسرقة المناسبة من قبل قوى سياسية هي أصل بلاء البلد ونكبة أهله، وتحويلها كرنفاً دموياً يأخذ لبنان إلى الموقع النقيض لكل ما نحتاج إليه اليوم. من بطرك الموارنة الذي كاد يطوّب نفسه قديساً في مرفأ بيروت وهو يتقدّم على وقع إنشاد الكورس البوليفوني: «مجد لبنان أعطي لكم، مجد لبنان أعطي لكم، إلى مارسيل غانم الذي اختتم هذا النهار الطويل، بحفلة تزوير على المحطّة «السيادية» إيّاه. لقد اهتدى هذا الصحافي الاستقصائي الخطير إلى الشهود الذين سيحسمون القضية. سائق الشاحنة يقول أنّه هزّب موادّ خطيرة لا يعرف ما هي، من العنبر المشوّم إلى الجنوب (تصفيق في الاستوديو). إن حزب الله هو الذي يقف وراء تخزين هذه المواد الخطيرة في مرفأ بيروت. صدقوا مارسيل غانم ومحطته».

في الرابع من آب كشّر المسخ الانعزالي عن أنيابه، واختطف الغضب الشعبي ترغيباً وترهيباً وتضليلاً وعنفاً، مكرراً الخطأ القديم نفسه، ومستدرجاً لبنان إلى هاوية بلا قرار. صدّقت أيّها السدّج، أننا هنا لكفكفة دموعكم وتضميد جراحكم والمطالبة بحقوقكم؟ أنتم المطيّة التي نستعملها لتتلاعب بالغضب الشعبي، ونؤبلس المقاومة، ونطلق حملتنا الانتخابية كما فعل البطرک في درّته الفريدة، خلال القداس الذي أحياه فوق أنقاض المرفأ، بعد توقيت الانفجار. من أعطاه الحق بأن يصادر تلك اللحظة الغلظية التي هي ملك الشعب اللبناني؟ وأن يستبيح الجراح والعذابات وينصّب نفسه وصيّاً عليها؟ إذا كان غضب أهالي الشهداء عارماً قبل 4 آب ضد السلطة وأباطرة النظام، وكل من يقف حائلاً دون معرفة الحقيقة ومحاسبة الشركاء في الجريمة، والمسؤولين عن جرهم المفتوح... فيجب أن يكونوا أكثر غضباً بعد تلك الهرموجة. لقد تاجر محور شيا - بخاري بوجههم وحدادهم، واستهلكتهم المنابر والكاميرات، وسُرقت منهم المناسبة...

تقرير

«الفاريز» تحصل على 150 ألف دولار... يبقى استئناف التدقيق الجنائي

بعد أن وافقت هيئة التشريع والاستشارات على توقيع عقد مصالحة بين وزارة المالية وشركة «الفاريز» يسمح بحصول الأخيرة على 150 ألف دولار كتعويض عن إعاقته مصرف لبنان لعملها، رفض ديوان المحاسبة الموافقة على عقد النفقة لأن عقد التدقيق الجنائي وقّع من دون الحصول على موافقته المسبقة. لذلك، لم يعد إمام وزارة المالية سوى طلب الحصول على موافقة استثنائية للسير بعقد المصالحة والدفع للشركة تمهيداً لتوقيع عقد جديد معها للتدقيق، في حسابات مصرف لبنان. وبحسب المعلومات، فإن الموافقة الاستثنائية من قبل رئيسي الجمهورية والحكومة، صارت بحكم المنجزة

إيلي الفرزلي

لم تتوقف إجراءات إعادة إحياء التدقيق الجنائي يوماً. لكن ذلك لا يعني أنها تسير بشكل طبيعي. البطء الشديد لا يؤشر إلا إلى مفاصلة متعمدة. مع ذلك، فإن الخبر الإيجابي يبقى أن شركة «الفاريز ومارسال» قد وافقت، بعد كثير من التشدد،

رئيسا الجمهورية والحكومة يصدران مرسوماً استثنائياً لتغطية قيمة عقد المصالحة مع «الفاريز»

ديوان المحاسبة يرفض الموافقة على نفقة محددة في عقد لم يحصل على الموافقة المسبقة

على توقيع عقد جديد، كما وافقت على التراجع عن مطلب الحصول على قيمة العقد مسبقاً. لكن ما لم تتراجع عنه هو طلبها الحصول على مبلغ 150 ألف دولار هي قيمة البند الجزائي الذي تضمّنه العقد الأول (2020/8/31) في المادة الثانية منه، والذي فسخته في 17 تشرين الثاني 2020، معتبرة أنها لم تحصل على المعلومات التي تخوّلها البدء بعملية

التدقيق. حينها أرسلت الشركة فاتورة إلى وزارة المالية تطلب فيها 178,950 ألف دولار (150 ألف دولار تحوّل إليها زائد طوابع وضريبة على القيمة المضافة وضريبة على الدخل). وبالرغم من محاولة وزير المالية نني الشركة عن المطالبة بهذا المبلغ، على اعتبار أن الدولة بصدد توقيع عقد جديد معها بقيمة تصل إلى 2,7 مليون دولار، إلا أن «الفاريز» أصرت على تنفيذ العقد السابق، ودفع المبلغ المستحق، قبل توقيع أي عقد جديد.

وبناء على ذلك، نظمت وزارة المالية عقد مصالحة، تدفع بموجبه الدولة 150 مليون دولار، على أن تتخاّزل الشركة عن كل حق أو مطلب يتعلق بموضوع المصالحة. وفقاً للأصول، عرض العقد على



(هيام الموسوي)

هيئة التشريع والاستشارات، التي أصدرت استشارة في 17 تموز الماضي، أكدت فيها إمكانية السير بمشروع المصالحة، عملاً بالاتفاقية الموقعة في 31 آب 2020، واستناداً إلى المادة 1035 من قانون الموجبات والعقود التي تشير إلى «التساهل المتبادل في الحقوق التي يصح الصلح فيها منعا لحصول نزاع».

تصدر الإشارة إلى أنه سبق للهيئة أن تطرقت إلى المسألة في استشارة سابقة (14 حزيران الماضي)، أصدرتها رداً على طلب الوزارة رأيها بمسودة العقد الجديد والتعديلات التي طلبتها الشركة. حينها أوضحت الهيئة أنها غير قادرة على إبداء الرأي بشأن مسألة التعويض، أولاً لأنها لم تطلع على كتاب الإنهاء المرسل من قبل الشركة، وثانياً لأنها ليست في موقع يتخوّلها التحقق

لم يتبق سوى تنفيذ العقد ودفع المبلغ المتفق عليه. ولذلك، أحاله مراقب عقد النفقات في وزارة المالية إلى ديوان المحاسبة، في 2 آب الحالي، لإجراء الرقابة المسبقة بشأنه، مشيراً إلى أن الاعتماد المطلوب مؤثّر في مشروع موازنة وزارة المالية لعام 2021 (بموجب مرسوم النقل من الاحتياطي). وبعد درس الملف، أصدرت الغرفة المعنية في الديوان، والتي ترأسها القاضي نيللي ابي يونس وتضم المستشارتين رانحة القيص ونجوى الخوري، قراراً، في 3 آب، قضى برفض عقد المصالحة، للأسباب التالية:

- عدم عرض العقد الأول على الرقابة المسبقة للديوان قبل توقيعه (غرض العقد بعد توقيعه فرفضه الديوان).

- يتعارض العقد مع ما استقر عليه اجتهاد ديوان المحاسبة الذي أكد الطابع الجوهري والإلزامي للرقابة، بما يؤدي إلى بطلان عقود النفقة التي أجريت خلافاً للقواعد والأصول، والتي لا يصح عندها القول بصرف هذه النفقات على سبيل التسوية لأن هذه المادة تشترط أن تكون تلك النفقة قد عقدت وفقاً لأحكام القانون.

- لم يتبين للديوان الأصول التي اعتمدت لاختيار الشركة وكيفية تحديد الكلفة الإجمالية، والأصول المعتمدة للاستلام ومحاسبة الشركة عن الأعمال المنفذة.

- لم يترتب المبلغ المصالح عليه نظير خدمات قامت بها الشركة المذكورة وجرى استلامها من قبل الإدارة، كما لا يمكن اعتبار الإدارة أثرت على حساب الغير، وفق المعطيات المطروحة. ما يعني أن المبلغ المطلوب بمثابة تعويض قد سبق تحديده من قبل طرفي الاتفاقية نظير إخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية المتعلقة بتوفير وتأمين المعلومات الكافية لاتخاذ قرار

بدء التدقيق الجنائي.

أمام هذا الموقف المتوقع من ديوان المحاسبة، نظراً لعدم موافقته سابقاً على العقد، وبعد تعذّر الدفع للشركة، بالرغم من توفر الاعتمادات، كان يفترض بوزارة المالية عرض الخلاف على مجلس الوزراء للبت به. لكن في ظل حكومة تصريف الأعمال، طلبت الوزارة من رئاسة الحكومة، أمس، الموافقة الاستثنائية على السير بعقد المصالحة

وبإجراءات دفع المبلغ المستحق للشركة. وبحسب المعلومات، فإن رئاسة الجمهورية وافقت على توقيع هذه الموافقة وكذلك فعلت رئاسة الحكومة. ذلك سيفتح الباب أمام دفع المبلغ المطلوب من الشركة، كما يسمح بالافتراض أنه سيؤدى إلى تخليل العقدة الأخيرة أمام توقيع عقد جديد مع «الفاريز»، إلا إذا برزت عقبات جديدة، إن كان قبل توقيع العقد أو بعده.

هيام القصبي

خلاصة المؤتمر الدولي لمساعدة لبنان أن «المجتمع الدولي» لا يزال يتعاطى معه أو بالأحرى مع السلطة القائمة فيه بالحد الأدنى. الكلام السياسي الأقرب إلى الواقعية هو أن الدول الغربية تعتمد إلى التعامل مع النظام اللبناني، في شكل أقرب إلى أسلوب تصرفها مع النظام السوري منذ اندلاع الحرب في سوريا، أي بخلاف تعاملها مع أنظمة الرؤساء؛ المصري حسن مبارك، التونسي زين العابدين بن علي والليبي معمر القذافي. ورغم اختلاف لبنان عن ظروف سوريا المعزولة غربياً، فإن الدول التي لا تزال تبدي بعض الاهتمام بلبنان، تحاول عدم الذهاب بعيداً في لعبة شدّ الخناق على النظام. وتحاول هذه الدول في المقابل إعطاء جرعات دعم للبنان عبر الجيش، مع التركيز على المنظمات غير الحكومية وليس دعم السلطة ومؤسساتها.

في الشكل، نجح الضاغطين لتأمين مشاركة رئيس الجمهورية ميشال عون في المؤتمر، في مقابل حضور رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي وممثلين عن المجتمع المدني. ولعل الاهتمام الأكثر الذي حرص عليه المجتمعون هو تمييز المنظمات غير الحكومية عن السلطات اللبنانية وأدائها في تبيان عدم الثقة بها، والحرص على تكرار عدم مرور المساعدات في الأقبية الرسمية. وقد بدأ لافتاً ما عبّر عنه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، بطريقة مقارنته اللازمة اللبنانية بعيداً عن لغة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وإذا كان الرئيس الفرنسي قد حرص على توجيه احترامه الشخصي لرئيس الجمهورية، خلال كلمته، فقد ميّز وزير الخارجية عون بعبارة لافتة حين شدّد خلال دعوته المسؤولين اللبنانيين ليكونوا على

مقال

الخشية الدوليّة من تطيير الانتخابات

تطير الانتخابات النيابية في سلّم الأولويات. وهذا الاحتمال عاد ليصبح مادة نقاش أساسية. خشية أن تتعثر المفاوضات الدولية والإقليمية ويصبح من السهل حينها تحويل مرحلة تعقيدات إقليمية الذهاب إلى نوع من مراجعة للنظام اللبناني لا يمكن أن تتمّ إلا عبر تطيير استحقاق تلو آخر، وقد تكون البداية من الانتخابات النيابية. لذا تحاول جاهدة الضغط من أجل إجرائها، في محاولة لاستباق أي تطور دراماتيكي أو خطوات فجائية غير محسوبة. ورغم أن المشهد الدولي يذكر بما جرى في عام 2005 من ضغط لإجراء الانتخابات وفق أي قانون موجود، فإن الظروف الإقليمية والدولية تبدو أكثر تشابكاً حالياً مما كانت عليه الأمور آنذاك، في ضوء تطور أو تراجع أدوار إقليمية ودولية في لبنان. كذلك فإن المشهد الداخلي، في ظل تموضع القوى السياسية بما يختلف عن مرحلة 2005، ينحو نحو خلط أوراق واتجاهات قد لا تكون تصبّ في اتجاه الانتخابات، وتجعل بعض المدافعين سابقاً عن إجرائها يتراجعون اليوم تحت تبريرات ونزاع مختلفة. ما يطرخ علامات استفهام حول وجود حسابات محلية بتغطية من توترات إقليمية وتعذّر مفاوضات. قد تكون عاملاً مساهماً في الدفع نحو تجاهل ضغط المجتمع الدولي واحترام المواعيد الدستورية. وهي لن تكون المرة الأولى. وتبقى المخاوف قائمة من أن كثرة عوامل التججير الداخلي، من أوضاع اقتصادية ومالية اجتماعية سيئة، وما يحيط بانفجار المرفأ وتحقيقاته، ربما تشكل عوامل ضغطة قد تؤدي إلى نهاب الوضع الداخلي على مواجهات إذا لاح شبح تأجيل الانتخابات جيداً. وهذا ما تخشاه بعض العواصم التي لا تزال تعنى بلبنان.

مستوى مسؤولياتهم التاريخية، بإشارته إلى أنه يقول هذا الكلام في حضور رئيس الجمهورية اللبنانية. لكنّ هناك جانب أساسي في المؤتمر الدولي، ولا يتعلق فقط بالانتقادات الحادة التي وُجّهت إلى المسؤولين اللبنانيين، إنما ما يتعلق بالانتخابات النيابية، وتأكيد ضرورة إجرائها «في الموعد المحدد». وهذا الكلام موجّه إلى

السلطة الحاضرة رئيساً للجمهورية ورئيساً مكلفاً، والقوى الغائبة عن الاجتماع. ورغم أن جميع القوى السياسية في لبنان تتحدث حتى الآن عن أن الانتخابات ستتم في موعدها، إلا أن هناك شكوكاً في احتمال إجرائها، داخلياً وخارجياً. وما دامت الاعتذارات عن عدم تشكيل الحكومة تتوالى، فما الذي يمنع الإطاحة بالاستحقاق الانتخابي؟ ولذا بدأ الضغط مبكراً، معزل عن تشكيل الحكومة، من أجل خلق جو ضاغظ محلياً وخارجياً لعدم إلغاء الاستحقاق الانتخابي.

كذلك فإن التخوف من تأجيل الانتخابات بات أحد الملفات المتداولة خارجياً. فهناك ملامح كلام غربي عن احتمالات نهاب لبنان إلى مستويات أكثر حدة من تلك التي يعيشها حالياً. إن على المستوى المعيشي أو الأمني والسياسي، تبعاً لذلك يصبح الخوف من

بدء استجواب رياض سلامة: 4 ساعات تمهيدية!



(فادي)

على مدى أربع ساعات، استجوب المحامي العام التمييزي، القاضي جان طنّوس، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المشتبه فيه بقضايا الإثراء غير المشروع وتبييض الأموال والتزوير واستخدام المزور. القضية المفتوحة في وجه سلامة تتصل بتوقيعه عقداً مع شركة يُشتبه في أنها كانت واجهة احتيالية لشقيقه رجا، وقد حصلت هذه الشركة نتيجة عقدها مع مصرف لبنان على نحو 330 مليون دولار، على مدى نحو 14 عاماً.

وبحسب مصادر متابعة للقضية، فإن سلامة قرر الخضوع لاستجواب من دون وجود وكلاء الدفاع عنه، الملزمين بضارب نقابة المحامين، والذين لم يمنحهم نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف استثناءً لحضور الجلسات، رغم أن القاضي طنّوس طلب من خلف خطياً استثناء وكلاء الدفاع عن سلامة من موجبات الإضراب النقابي. وفيما رات المصادر أن الجلسة كانت أشبه بجلسة تمهيدية قبل القوض عميقاً في التحقيقات، خُذت الجلسة المقبلة لسلامة يوم 28 أيلول المقبل، وقبل موعد الجلسة المقبلة بخمسة أيام، سيجتمع ممثلو النيابة العامة في ستّ دول على الأقل، لإلحاق سلامة فيها بنهبها الاختلاس وتبييض الأموال، أو تحضير ملفات للاحقته. ويهدف اجتماع ممثلي النيابة العامة إلى تنسيق الخطوات التحقيقية في ما بينهم.

(الأخبار)

تقرير

الدواء ضحي عزم الأزمته... بالدولار!

رأباجاحمية

آخر البدع أن يصبح سعر الدواء في السوق - التي باتت في معظمها سوداء - على ألف ليرة، أما في عزّ أزمة الناس وحاجتهم إلى الدواء، يلجا بعض أصحاب المستودعات وبعض تجار الأدوية الطارئين إلى تسعير الأدوية بالدولار أو بسعر ليرة السوق السوداء، هكذا مثلاً، وجد بعض الناس أنفسهم رهائن لهؤلاء ومضطرين في ظل حاجتهم إلى تلك الأدوية إلى الرضوخ لهم، خصوصاً أن البعض منها لا يبدل له. ولم يعد مستغرباً هنا - وعلى سبيل المثال - أن يجري تسعير دواء normix (وهو يستخدم لعلاج حالات الإسهال) بـ15 دولاراً أميركياً أو ما يعادله بالليرة اللبنانية على حساب سعر الصرف البومي، أو أن يصبح سعر دواء crinon، عند الحاجة إليه مليوناً ومئتي ألف ليرة لبنانية، وهو الذي يبلغ سعره في الواقع ألف ليرة. أما الإنكى من كل ذلك أن يستغل «بعض الصيداللة حاجتنا للدواء لبيعهم بسعر مغاير للسعر الموجود على العبوة، فمثلاً يبيعونه بـ30 ألف ليرة بدلاً من 20 ألف ليرة»، على ما يشير بعض المشتكين من الحال التي وصل إليها قطاع الدواء.

اليوم، تسوق الفوضى قطاع الأدوية، حيث «حارة كل من إيدو إلبو»، يقول رئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور عاصم عراجي، منتظلاً من الجولات اليومية التي

يقوم بها طبيب لمساعدة مرضاه في إيجاد الأدوية، والتي لا توجد في الكثير من الأحيان، وهي جولات تصبح أسوأ يوماً بعد آخر، بسبب ازدياد لانحة «المفقودات»، ولا يتوقع عراجي انقراضة قريبة في القطاع، لبقاء الأسباب على حالها، فمن جهة لا يرقى تعامل حكامية مصرف لبنان مع الملف إلى المستوى المطلوب لتأحياء اعتباره أولوية اليوم، فيما يقف على الطرف الآخر من المعادلة المستوردون وأصحاب المستودعات. في المقام الأول، لا تزال حاكمية مصرف لبنان تتصرف على قاعدة كان لا يدخل لها بما يجري حيذاء الناس، إذ تبرمج مصروفاتها على أساس أولوياتها التي لا تأتي حاجات وأدوية الناس



(هيلم الموسوي)

على أساس الاتفاق الأخير و 37 مليوناً للمستلزمات الطبية)، إلا أن أحداً لا يعرف ما إذا كانت تلك الدفعات مستمرة. وتعرّض مصادر وزارة الصحة هذا الأمر لسبب بسيط هو «الثقة المفقودة بين الكلّ، كما الضبابية التي تلف القرارات التي تصدر من المركزي»، على أهمية ما يصدره من قرارات، واحداً من المسؤولين عن فقدان الأدوية من السوق، أما الجزء الآخر من المسؤولية فيتحمله المستوردون وأصحاب المستودعات ووزارة الصحة أيضاً في «إرخاء الحبل» لهؤلاء وعدم اتخاذ قرارات حاسمة تعيد ضحّ أدوية مفقودة إلى السوق، عن طريق الاستيراد الطارئ.

اليوم، يتمتع هؤلاء عن الاستيراد وعن التسليم، وبرغم صرف مصرف لبنان الشهر الماضي ما قيمته 50 مليون دولار على دفعتين، إلا أنهم لم يعتبروا أن هذا المبلغ قد صرف ضمن الاتفاق على لائحة أولويات شهرية، وقد ارتأوا اعتبار ذلك بدل «دفع مستحقات قديمة لهم»، على ما تقول المصادر، علماً أنه مع إقرار الاتفاق مع حاكمية المصرف في القصر الجمهوري، جرى التوافق على فصل الخمسين مليوناً عن جدولة المستحقات القديمة. وخلال الاجتماع، قدم المستوردون طرحاً يقضي بتقسيم الـ50 مليوناً الشهرية ما بين 25 مليوناً لاستيراد الأدوية مقابل 25 مليوناً لتسديد المستحقات السابقة، وهو ما تم رفضه. ولجلّ ذلك، يفضل هؤلاء

اليوم ابتزاز الناس بحجة الدواء عبر الامتناع عن استيرادها والضغط بالتالي على المعتمين بالدواء، كما امتناع أصحاب المستودعات عن تسليم ما هو موجود أيضاً في مستودعاتهم، أما البيع على أساس السعر الذي اقرته الوزارة بقيمة 12 ألفاً، فلا يبدو أن هناك من يلتزم بها، باستثناء بعض الوكلاء، حيث أن البعض يبيع اليوم على سعر صرف السوق.

وبرغم ذلك، لا حراك في الملف، باستثناء زيادة الفوضى في السوق. أما بالنسبة لوزارة الصحة العامة، فتمتة «عطلة مستقطعة» اليوم ريثما يعود وزير الصحة العامة، حمد حسن، من موسكو لإعادة تحريك المياه الراكة؟

علي حيدر

لم يعد الحديث عن توظيف إسرائيلي لانفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب من العام الماضي، في اتجاهات مُحَدَّدة، تقديراً نظرياً أو محاولة تحليل استشرافي، وإنما عملية استرقاء من أداء عملي ممتدّ على سنة كاملة لمؤسسات الكيان الرسمية ومعاهد الأبحاث وبرز أيضاً في مقالات وعلى السّنة الخبراء والمعلّقين. رغم ذلك، ينبغي التأكيد على حقيقة أن الحديث عن التوظيف الإسرائيلي لا يعني مسؤوليّة «إسرائيل» عن التفجير كما لا يعني خلاف ذلك. إذ لا يصح الاستدلال بتوظيف أي حدث بشكل مطلق، على من يقف وراءه إلا من باب المؤشرات السياسية غير المكتملة الدلالة، فالاستدلال نفيّاً أو إثباتاً له أيضاً أدواته ومجالاته الأخرى، والسبب أن الأطراف الدولية والإقليمية وحتى المحلية، يمكن أن تعمل على استثمار

وتوظيف أي مستجدّ بما ينسجم مع أولوياتها ومصالحها، حتى لو لم تكن هي وراءه. وتتعامل وفق هذا المنهج، حتى إزاء الأحداث والخطوات التي قد يقدم عليها أعداؤها. منذ اللحظة الأولى تعاملت أجهزة العدو ومسؤولوه مع التفجير باعتباره حدثاً مفصلياً تأسيسياً يمكن استغلاله للتحريض على حزب الله، ومن أبرز من تصدّى أيضاً لهذه المهمة كان رئيس وزراء العدو في حينه، بنيامين نتنياهو، عندما حدّد وجهة التوظيف في حديث هاتفني مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عبر تسليط الأضواء على مخازن حزب الله وصواريخه (موقع مكتب رئيس حكومة العدو، 2020/8/11) في سياق

الحديث عن انفجار المرفأ، من بوابة أنه يمكن أن تتسبّب بحدوث تفجيرات مماثلة. تزامن ذلك مع حملة داخلية مماثلة حاولت الربط بين الأمرين، الأمر الذي أظهر وجود تكامل وتناعم مباشر وكامل مع العدو في هذا الاتجاه، في السياق نفسه لفتت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي إلى ضرورة توجيه الاتهامات إلى حزب الله في كل ما يتعلق بالمعانة التي يعاني منها لبنان، وهو ما تنفذه «إسرائيل» في مواقف قادتها وتقارير وسائل إعلامها.

الواضح أن تفجير المرفأ فاقم الأزمة الاقتصادية والمالية للبنان، لما نتج عنه من ضحايا بشرية وخسائر اقتصادية كبيرة... لكنّ الخصوصية التي أّسم بها هذا الحدث أنه أتى في السياق الذي كان فيه مطلوباً رفع مستوى الضغوط المالية والاقتصادية على لبنان، وتمّ تدميرها في أكثر من اتجاه.

من أبرز اتجاهات توظيف مجمل الأزمة الداخلية في لبنان، بعناوينها الاقتصادية والمالية والسياسية، والتي شكّل تفجير المرفأ محطة دافعة إضافية لها، أنها وفّرت - وتوفّر - الأرضية لابتزاز لبنان والمقاومة. وآخر هذه المواقف الصريحة في المضمون والدلالة على هذا الاتجاه، كان موقف وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس في آخر زيارة لبنان وإقليمي لبنان بتنازل حزب الله عن صواريخه الدقيقة. يعني ذلك، بالفهم الإسرائيلي، تجريد لبنان من عناصر قوته الرادعة والدفاعية لحماية لبنان والمنطقة، والتي تشكل أيضاً تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي. ولا يخفى أن افتراض نجاح

تحريض على حزب الله ورهان على تقييده: التوظيف الإسرائيليّ لانفجار المرفأ:

مقالة

العدو في هذه الاستراتيجية سيفاقم معاناة لبنان ويطيح بالسدّ الذي يحول دون استباحته. ولاحقاً تحقيق أطماعه في ثرواته وأرضه ومياهه. يأتي موقف غانتس أيضاً تعبيراً عن أحد أهم مقتضيات هذا المخطط ورفع احتمالات نجاحه بأن يقترن بقطع الطريق على انفتاح لبنان على الشرق، وتلقّي أي مساعدة من أصدقاء لبنان لمنع انهياره أو حلّ أزماته الاقتصادية والمالية، ومساعدته على إعادة نهوضه. وبذلك تكون قد اكتملت دائرة المخطّط، وصولاً إلى حصر أي

على المدى المتوسط والبعيد نسبياً، براهن العدو على إنتاج سلطة سياسية في لبنان تحادي المقاومة

اقتصادية هائلة على الشعب اللبناني. مع ذلك، وقبل بلوغ هذه المرحلة التي يسعون إلى تحقيقها، فقد راهن العدو أيضاً على أن يشكل تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فرصة لتقييد المقاومة عن الرصد على ما تلوّح به قيادة العدو على الدوام باستهداف عناصر قوة المقاومة، انطلاقاً من الرهان على أن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان سيدفع قياداتها إلى تقديرات مُحَدَّدة بأن أيّ رد على الاعتداءات الإسرائيلية سيؤدّي إلى التدرّج نحو مواجهة عسكرية تدفع الوضع الداخلي اللبناني في اتجاه الانهيار التام. لكنّ ارتداع العدو حتى الآن، يكشف عن أنه غير واثق في حساباته (وربما أيضاً مُدرك) بأن المقاومة لن تسمح له باستغلال الوضع الداخلي لفرض وقائع سياسية وأمنية تفاقم من الخطر المُحدق بلبنان في حاضره ومستقبله.

على المدى المتوسط والبعيد نسبياً، براهن العدو على أن يدفع هذا المسار نحو إنتاج سلطة سياسية تعادي المقاومة وتضع مواجهتها في أعلى سلم أولوياته، وتحولّ لبنان إلى حليف له. رغم كل ما تقدّم، يبدو أن العدو يدرك أيضاً أن كل هذا المسار قد لا يحقّق أهدافه، وانتقل إلى مرحلة التعبير عن المخاطر التي تنطوي عليه، من ضمنها أن يتحول حزب الله وأيران إلى منقذّ للشعب اللبناني، وعلى الأقلّ لبيئة المقاومة بالمعنى الواسع للكلمة. عندها لن تقتصر النتائج والتدابيع على فشل المخطط الأميركي وإنما قد يكون ذلك بداية تأسيس لواقع جديد في لبنان على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي.

الثانوية العامة: هك يوخر عزوف المصححين إصدار النتائج؟

(مروان بوحيدر)



إلى المسؤولين في الوزارة، لاقفة في مجال آخر إلى «أنا استطعنا أن ننجح الامتحانات باقل الخسائر الممكنة من دون أن نخفي ما جرى تداوله بشأن عمليات الغش في مراكز الامتحانات. فقد ضبطنا 17 هاتفا وعددا لا بأس به من الروشطات واقصي أصحابها فوراً عن إجراء الامتحان، فيما حررت استجوابات بحق الأساتذة المخالفين». وأوضحت أن الانضباط اختلف بين مركز وآخر بالنظر إلى مناقبية المراقبين، وعدم «تشكيل» المراقبين إلى مراكز بعيدة عن أماكن سكنهم عرضهم للضغوط من الأهالي. الكاميرات، بحسب شعبان، تعطلت في عدد قليل من المراكز، «والوضع كان أقل انضباطا من الدورة الماضية، لكنه بالتاكيد أفضل من مرحلة ما قبل الكاميرات، إذ لم يصل إلى حد الفلتان».

دائرة الامتحانات أنجزت تصحيح مسابقات الطلّبات الحرة في الريفية وعددها 347 طالبا اشتركوا في الامتحانات من أصل 860 طالبا ترشّحوا للاستحقاق، أما في الثانوية العامة فقد شارك 40 ألف طالب من أصل 43 ألفاً. وهناك مشكلة بالنسبة إلى المرشّحين في المناطق الذين يتقاضون أقل من المصححين، وهي علامة غير مسبوقة. وهنا تستدرك ناشئة مقرر لجنة المادة سلمى ضو أن الأمر لا يعود إلى المشرفين في المناطق الذين يتقاضون أقل من المصححين، إذ لا تتعدى أجرة يومهم 375 ألف ليرة في حين تصل أجرة المصحح إلى 850 ألفاً.

ثلاثة تنظم للراشبين منهم حصراً. شعبان وعدت بنقل هذا الهاجس

تسريب مسابقة على مواقع التواصل الاجتماعي على أنها المسابقة التي ستأتي في الإمتحان ما أدى إلى نيلهم علامات متدنية. على خط آخر، عالجت اللجنة النقص في أعداد المصححين بتعديل هؤلاء كان يذهب أساتذة من بيروت إلى المناطق بعد إنجاز التصحيح في العاصمة. ومن النادر أيضاً أن ينال أحدهم 20 من على مادة الاجتماع في فرع الاجتماع والاقتصاد، لكن هذا حصل هذا العام، وليس هناك مانع من أن يحصل دائما، بحسب مقررّة المادة هُنا يمين، فهي ليست مادة أدبية.

وهدده مصححو مادة الرياضيات استطاعوا إنجاز نقل العلامات إلكترونياً ولم يحتاجوا إلى موظفي معلوماتية، وهي تجربة ستعتم. بحسب رئيسة دائرة الامتحانات النقدي الرسمية أمل شعبان، على مواد أخرى في العام المقبل لتوفير الجهد والمال، «تعمل بدقة وهذوء»، كما قالت مقررّة المادة سناء شهيب، باعتبار أن عدد المصححين لم يتجاوز 80 مصححاً في كل المراكز بدلاً من 200 أستاذ. وأشارت شهيب إلى أن العزوف ناشئة مقرر لجنة المادة وهناك مشكلة بالنسبة إلى المرشّحين في المناطق الذين يتقاضون أقل من المصححين، إذ لا تتعدى أجرة يومهم 375 ألف ليرة في حين تصل أجرة المصحح إلى 850 ألفاً.

طلاب الاجتماع والاقتصاد في فح

رسالتهم الإنسانية وأن ينجزوا الشحقاق الوطني، إذ هناك مصير طلاب ينتظر إصدار النتائج لإكمال سيرتهم التعليمية.

هذا الواقع سينعكس على موعد صدور النتائج، ففي حين تتوقع الوزارة أن تنجز المهمة في منتصف آب الجاري، فإن أجواء المقررين تشير إلى أن تأخيراً سيحصل حتما نتيجة النقص في أعداد المصححين.

وفق البص، الحفاظ على اتباع معايير دقيقة في التصحيح يتطلب منا 10 أيام بالحد الأدنى لإنجاز التصحيح فحسب قبل البدء بالعمليات الأخرى من جمع المسابقات وفرضها وإصدار النتائج. للمقارنة، اختار نحو 4 آلاف طالب في فرع الاجتماع والاقتصاد مادة الكيمياء الاختيارية لهذا الفرع)، مقابل ألف طالب في الفرع فضلوا مادة البيولوجيا، ما يعني أنه سيكون هناك تفاوت في موعد تسليم المسابقات بين مادة وأخرى.

على خط مواز، بدأ الإقبال واضحاً على اختيار مادة التاريخ أكثر من التربية والجغرافيا، ففي حين امتحن نحو 6400 طالب بمادة التربية، اختار التاريخ نحو 17 ألفاً، والسبب كما قالت مقررّة المادة ندى حسن، أن الأسئلة تقليدية وتطرّح وفق المنهج القديم، وهي مباشرة وكلمات كثيرة من ومتوازنة يتسرع معها الطالب الذي استعد جدا بالأمان وبإمكانه أن «يسكن» العلامة بما أنه اختار المادة

بالأساتذة كما هي العادة وليس السبب كورسنا والتباعد الاجتماعي. «العزوف مادي»، بإجماع مقررّي المواد الذين لا يتوقعون عن الاتصالات وإطلاق الشدائد للتحضور إلى مراكز التصحيح الثمانية الموزعة على المناطق كالآتي: واحد في بيروت، واحد في جونيه، اثنان في الجنوب (صيدا)، واحد في البقاع، وثلاثة في الشمال. قرار زيادة أجرة التصحيح بنسبة 60 في المئة لم يحسب الأساتذة، باعتبار أن المسابقة التي كان المصحح يتقاضى عليها دولارين في السابق لا يتجاوز أجرها 20 سنتاً بعد الزيادة. المصححون يسالون اليوم متى الفحص وما إذا تبخر الوعد بدفع 100 دولارات مقابل كل ملف يضم 100 مسابقة وخصوصاً بعد أشاعة تسريبات بأن الأمر ليس محسوماً، علما بأن وزارة التربية حصلت للعاية على تمويل بلغ مليون دولار. «نقاتل باللمح الحي»، يقول مقرر لجنة الكيمياء، محمد البص، في إشارة إلى استنزاف الأساتذة في التعليم عن بعد والتعليم الحضوري طيلة الأشهر الماضية وصولاً إلى تعذر حضورهم إلى مراكز التصحيح

بيروت - بخر حسن الزائر أن يتحين أن أعداد المصححين لا تشبه أعدادهم قبل عامين عندما نظّمت الدورة الأخيرة للامتحانات. الممرات والقاعات لا تضيق هذا العام

الاخبار

■ رئيس التحرير.
■ المدير المسؤول.
■ ابراهيم العيت

■ نائب رئيس التحرير.
■ مدير التحرير.
■ مدير النشر.
■ مدير العلاقات

■ محاسن التحرير.
■ حسنة عبيد.
■ ايلي حنا.
■ امه اللطيف

■ صادرة عن شركة
■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فزندان -كربلا مدينة

■ سنتر كورنوكوم

■ الطائف،اللائحة

■ لتماكين:

01759500

01759597

■ العنوانات

■ الوكالة الحصرية

ads@al-akbar.com

01759500

■ التوزيع

■ شركة الالوك

■ 01 -666314_15

■ 03 / 828381

■ الموقع الالكتروني

www.al-akbar.com

■ صفحات التواصل

■ /AlakhtarNews

■ @AlakhtarNews

■ /alakhtarnews-

paper

■

عن ترهّل المعرفة... مهثليات دينية تقيم في جزر الغياب؟

محمد عبد الله فضّل الله *

أن نتحدّث في النفسانيات ونحلّلهها اليوم بعد تراكمات عريضة تعتاش على فسفساء شخصانية مشتّتة، فذلك عمل شاق وتفرّغ طويل، بيد أننا نكتفي بتلمّس مظاهر هذه المرضيات الطافحة على صفحة كل مشهد من حياتنا اليومية من الخلط والخدعة في الكلام والخطاب إلى الانفصال عن الواقع الماسوي الذي يحياه الناس إلى دوس الكرامات والعنوان على الحقوق إلى قتل العرّة في خضم مشاهد مذلّة لا تثير أدنى اهتمام من قبل فاسدين، أقلّ ما يُقال فيهم إنهم فجرة مستبدون لا يكتفون لوجع الناس وجوعهم والإهم إلى فرز اجتماعي في البيئة الواحدة أمر الناس لا يعينهم؟

تنتسج الماسي المتنازلة على هيكل المعرفة وهذا له تداعيات خطيرة تؤدّي إلى طليقة مستعدّة لها آثارها الماحقة على المستويات كافة فهل يلتفت المسؤولون إلى ذلك أم أن الناس لا يعينهم؟

ومن يتّنجها بوجه عام، إذ تحفّنه مظاهر الترهّل والتسلّيع والتسطيح والتعتية العمياء في كلّ شيء حتى باتت المعرفة تستولد مشوهة بشكل تافه ومبثّل وتستنسج من المنتديات وبعض المواقع التواصلية ومن افواه البعض المستغرق في الجهل إلى أدنيه حتى باتوا خطرا فعليا على انفسهم ومجتمعاتهم.

في حين ما يتعطّش له الواقع هو الشغف المعرفي العائلي المحدّد للدور والمسؤوليات والدافع باتجاه الفعل المنتج والمتجدّر إيجابا لحو كل التناقضات القائمة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، فاسدين لا ينبغي السكوت عنهم، فهذا

ودينية وثقافية فارغة لا روح فيها تتماشى مع السرعة والجاهزية المعلنّة. هنا نتساءل في ظلّ هذا الصحب القائم عن دور الحوزات العلمية ومراكز الإفتاء والتكثّس وغيرها - وما أكثرها - ولسنا في هذا المجال في وارد الكلام عن اهليّتها وكفائتها وما تقدّم من نماذج وما تحوي فذلك بحث آخر، ماذا استثمارها في الغياب عن دورها المطلوب في الحاضر؟

الم يكمن محمد «ص» يهوى الجلوس مع الفقهاء يناضل ليل نهار ليرفع الظلم عنهم، تدمى قدما ويُرجم بالحجارة، يخرج إلى الأسواق ينادي في الأزقة: «أيها الناس الفخر هو الكفر».

لماذا لا تُجعل المساجد والكنائس اماكن للاعتصام ورفع الصوت ضد الوضع القائم؟ فإذا لم تكن اماكن ومناير من أجل إحقاق الحق ورفع الظلم فما قيمتها؟

محمد عبد الله فضّل الله *

لماذا لا تُجعل المساجد والكنائس اماكن للاعتصام ورفع الصوت ضد الوضع القائم؟ فإذا لم تكن اماكن ومناير من أجل إحقاق الحق ورفع الظلم فما قيمتها؟

محمد عبد الله فضّل الله *

لماذا لا تُجعل المساجد والكنائس اماكن للاعتصام ورفع الصوت ضد الوضع القائم؟ فإذا لم تكن اماكن ومناير من أجل إحقاق الحق ورفع الظلم فما قيمتها؟

الم يخرج أبو ذر الغفاري مطالباً حينها بحقوق الناس والفقراء؟الم يخرج على «ع» مطالباً بالحقوق والعدل؟ إن رجل الدين لا بدّ أن يكون من الناس وللناس، ويجاهد بكلّ الطرق ليكون في قلب المطالبات بحقوقهم ليحفظهم والعدول إلى العالجي متفجعاً!

فلماذا لا تُجعل المساجد والكنائس اماكن للاعتصامات ورفع الصوت ضد الوضع القائم؟ فإذا لم تكن اماكن ومناير من أجل إحقاق الحق ورفع الظلم فما قيمتها؟ بيوت الله لا تُبنى وتتمزّد عملياً على الله وعباده، هؤلاء مطالبون كما غيرهم ممن يتصدّون للشئان العام ان يعلنوا بوضوح موقفهم ويحزروا من حساباتهم ويكونوا صوتا للناس وينزلوا إلى الطرقات ولا يخرجوا منها، ويتشكّلوا قوة ضغط حرّة في وجه فاسدين لا ينبغي السكوت عنهم، فهذا الحرام بعينه.

في تاريخ لبنان القريب أيام الانتداب إلى الاستقلال وما بعده كان المخاض عسيراً لولادة العلاقة الحيّة بين الناس وقضايا المقاومة للانتداب ومن يمثلهم سياسيا ودينياً، وكانت الظروف قاسية وقاهرة والمشهد السياسي والاجتماعي متداخلاً ومتشابكاً، يخفي صراعات قوية تظهر في تحالفات إقطاعية ودينية وتقلّبات في المواقف من الانتداب أو الوحدة مع سوريا أو الاستقلال اللبناني كيانياً، ولم تكن الرؤية واضحة بما جعل المثاليين يستفيد من كل ذلك من أجل مصالحه ومشاريعه. لكن الحال اليوم على الرغم من قسوة



تالير سيلفيلر (الولايات المتحدة)

الظروف داخلياً وخارجياً وعدم تبيّل الذهنيات حيث الإقطاع الديني والسياسي لا يزال موجوداً للباس جديد قد تغيّر نوعاً ما، إذ عناصر قوة المقاومة وما أنجزته ميدانياً والعبور بالمجتمع إلى دينامية جديدة لا بدّ من حسن استثمارها وتوظيفها لتجسيد الغضاء الحر ثقافياً واجتماعياً وتوعوياً والانفتاح وقبول الآخر وتعزيز الحس الوطني، وهنا تكمن الشجاعة الفعليّة في تغليب الشعور العام على كل مصلحة شخصية أو حزبية أو طائفية ضيقة ورخصه، وعدم الإسهام في تزييب وتآكل هذه الإنجازات وتصفيّتها بايديناً وجهلنا.

فليست المقاومة لعبة أو مجرد تعبير عن ترف في القتال، إنها فعل حضاريّ متجدّر في الوجدان الحر لها غاية بالنهاية وهي حفظ حقّ الإنسان والمجتمع في عيش كريم يليق بهما. لم يكن الدين بعددا عن الحياة العامّة ولكن جرى جعله شيئاً وظليفاً فارغاً، فمذّن متى كان الأنبياء والصالحون في مكان والناس وحدهم في مكان آخر؟ فمحمد مشى في الأسواق وكان يجالس كل الناس ويجلس حيث ينتهي به المجلس تواضعاً والتصاقاً بالناس، لدرجة أنه لم يُعرف في المجلس حتى قيل: «يُكّم محمد».

والأمر نفسه مع السيد المسيح الذي ساح في البلاد ملتصقاً بالناس مواسياً لهم ومُحدّراً من العلماء الكذبة المعتاشين على الدين المتضلينّ من مسؤولياتهم، حيث يقول: «إنّ سُرّ النّاس لرجل عالم، أثر دنياه على عمله، فأحبّها وطلبها وجهد عليها، ولو استطاع أن يجعل الناس في حيرة الفعل، وماذا يتفع الأعمى نور الشّمس وهو لا يبصرها، كذلك لا ينفع العالم عمله إذا هو لم يعمل به، فتحقّقوا من العلماء الكذبة الذين يخالف قولهم فعلهم».

كي لا يُقال بانّي متحامل، فإنّ هناك كثيراً من رجال دين وكهنوت وطلاب علم وعلماء يعملون ويجاهلون وقد لا يجدون قوت يومهم، وهم اناس مخلصون، لكن اللبنة تلاحقهم لأنهم غير محسوبين على هذه الجهة أو تلك.

لطالما كانت الحوزات العلميّة في مراحل

تاريخيّة معيّنة تشكّل مركز ثقل اجتماعي وضغط سياسي في إيران والعراق، حاولت التآثير في مجريات الأحداث السياسية رافضة كلّ أشكال التسلّط والظلم، ولكنها كانت تنطلق كرد فعل محكوم بغتواي

هذا المرجع أو المجتهد أو ذاك، وتجد لها صدى شعيباً، فيما المطلوب تنظيّم ومواكبة لتحديات الواقع، يشرف على ذلك رجال مخلصون، نقاة، يعبدون عن التعلّق بالدنيا لا يُقلّون الحياة بالأزمات، ولا تزيد انانيّاتهم من العفونة السياسية والثقافية البيغضية.

فما نرجوه حركة حوزوية ودينية عامة إسلامية ومسيحية متحرّرة وأكثر إتصاقاً وإحساساً بهوم الناس. الحاجة ضرورية إلى حركة شعبية جدّية تؤسس لاسترجاع الحقوق عبر الضغط فضاءات زعامات وجهات، حركة تتعرّف بوعي إلى حدود قوتها الذاتية، وفي الخلل في الأسلوب والعمل والحركة وعدم التغاضي عن ذلك.

تجد اليوم اهل سياسة على امتداد عالمتا العربي والإسلامي أسقطوا إسقاط على الحياة السياسية، جزاء اتفاقات وصفقات وتسويات وتويرت عائلي ولم يأتوا من قلب معادلات معرفية طبيعية إلّا ما ندر منهم، وتالياً لم يكابدوا سوى اللقبق على مصالحهم الضيقة طائفاً وحزبياً، مستغرقين في جهل مركب، لا يتقنون سوى توظيف اللحظات الداخلية والخارجية لتكريس نزعّتهم السلطوية المريضة، فهم في قطيعة وعداوة مع أي نوع معرفي هادف يعمل على نماء الوعي المجتمعي، إذ يخافون من كل ذلك ولا يناسب أوضاعهم فالمعادلة لديهم هي أن مجتمعاً جاهلاً بدوم خبزٍ لهم من وعي يقبل مصائرهم ويُبعدهم عن التحدّك بالرقاب والبلاد.

من جهة الناس فقد اعتادوا الخنوع والخضوع واستسلموا لهذا الواقع المتشظّي وفقدوا وجهتهم ونخلّوا عن مسؤولياتهم، وبدل أن يكونوا الفاعلين والمؤثّرين في صنع الأحداث باتوا أرقاماً وأحجاماً يُتألّع بمصائرهم ووجودهم. ما نُخبّت مسيرة تضحيات المجاهدين والشرفاء والناس البسطاء في أيّ مجتمع هو ما يحفظ ثمارها مزيداً من تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة ونبذ الظلم ورفع الحرمان، وإلا تكون كبالون كبير وجميل منتفخ من أية نكرة ينفجر وهذا ما لا نتمناه.

*باحث وحوزوي

كارتك الدواء ومافياالاحتيال

حبيب السناني *

في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الخائفة يعاني اللبنانيون من شح في مختلف المواد الأساسية والضرورية لحياتهم اليومية ومن بين هذه المشاكل والأزمات مشكلة الدواء التي باتت تشكل مصدر قلق وتهديد لسلامة اللبنانيين لا سيما المرضى منهم، وهناك مشاكل وأزمات استطاع اللبناني فخلّفته وحسن تدبيره إيجاد الحلول لها من طريق الالتفاف عليها، ففي مواجهة أزمة البنزين يستطيع المواطن التخفيف من استهلاك المادة والبقاء في البيت ما استطاع، وفي مواجهة غلاء اللحوم يتجه نحواستهلاك الدجاج أو الخضار أو الحبوب، ولكن ماذا يفعل المريض بدون دواء؟ ماذا يفعل المريض بدون تعطيّة صحيّة؟ وهي إن وجدت فهي لا قيمة لها، وهي إن غطت بعض تكاليف المستشفيات فهي لا تغطي المختبرات

وصور الأشعة وغيرها من الفحوصات الضرورية. فما هي مشكلة الدواء؟

لن نفرض في شرح الأسباب والمسببات لهذه الأزمة والتي باتت معروفة من الجميع وقد ملّ اللبنانيون من سماعها، من مسؤوليّة مصرف لبنان ووزارة الصحة ومستوردي الأدوية والمستلزمات الطبية، وتقاذف الكرة بين مختلف هؤلاء، هذا وعد ذلك لم يلترّم ومستورد يحتكر المواد ولا يقوم بطرحها في السوق وتزويد الصيدليات والمستشفيات بها. نحن سننتظر إلى الموضوع من زاوية أخرى تقوم على احترام مصلحة المريض وعقول الناس، سنطرح الموضوع من زاوية علمية موضوعية تعيدنا إلى الأسباب الحقيقية اللازمة ونشرح الأسباب الحقيقية الكامنة وراء غلاء الدواء في لبنان بعيداً عن سعر الصرف العالي الذي يشكل سبباً إضافياً ولكنه ظرفي لغلاء الأسعار.

الدواء في لبنان غالي، منذ أن كان سعر الصرف ثابتاً أي على دولار 1500 ليرة لبنانية كان الدواء يباع في لبنان أضعاف أضعاف سعره في أوروبا وأستراليا وأميركا، وكان المريض يأتي بالباء من كل هذه البلدان ومن تركيا وغيرها بأثمان أقل بكثير، وكانت تكلفة المستشفيات والعناية الطبية وحتى أدعاب الأطباء، أعلى من أوروبا ومن فرنسا تحديداً. وقد شككت هذه المعضلة اهتماماً كبيراً لدى كل الحكومات منذ فجر الاستقلال وحتى يومنا هذا، ففي العام 1970 وفي عهد الرئيس فرنجيّة شكل الرئيس صائب سلام حكومة «الشباب» من وزراء، من خارج النادي السياسي، أي حكومة تكنولوجراط بالمفهوم الحالي وأسماها حكومة «الثورة من فوق» وكان مثيرا الإصلاح وعلى رأس هذه الإصلاحات المالية العامة والنظام الضريبي ومشكلة الدواء، وكان على رأس وزارة الصحة آنذاك الدكتور إميل بطيار الذي وضع نصب عينيه محاربة كارتل الدواء، وتحرير السوق من الاحتكار، وذلك بعد فشل سلفه الياس الخوري في العام 1960 من إصلاح قطاع الدواء، الذي سقط أمام كارتل الدواء، بالضرورة القاضية وذلك بعيد كلمته الشهيرة «إما أنا وإما تجار الأدوية»، فكانت الغلبة لتجار الأدوية الذين كانوا يتمتعون بدعم سياسي واسع لم يزل موجوداً حتى يومنا هذا، وبالرغم من وضع البيطار لمشروع متكامل لتحرير الدواء، وتخفيض سعره استطاع مستوردو الأدوية من تآليب الناس ضد الوزير الشاب بعد أن امتنعوا عن تسليم الدواء، فأصبح الناس ضده بعد أن كانوا معه.

فما أئيبه اليوم بالأمس قطاع تسيطر عليه مايفيا الأدوية وتتمتّع عن توزيعها متذرّعة بشتى الأسباب.

يأتي ترتيب لبنان نسبة لعدد أصناف الأدوية المعروضة في الصيدليات في المراتب الأولى حيث يعرض أكثر من 3600 صنف دواء، بينما في فرنسا وعلى سبيل المثال لا الحصر لا يتجاوز العدد ال 2500 صنف وفي أستراليا يتضال العدد أكثر فأكثر، فهذه الفورة في الأصناف هدفها واضح وهو إغراق السوق بأسماء تجارية الهدف منها ليس المنافسة إنما توسيع مساحة السيطرة على سوق الدواء، ومنذ الاستقلال يطالب المختصون بضرورة حذف عدد كبير من هذه الأصناف وإخلاق أدوية ال generic مكانها كما هو حاصل في أعرق البلدان كفرنسا مثلاً التي تبيع paracetamol مكان ال Panadol وال metformine مكان ال glucophase دواء السكري الراجع الإستعمال وغيرها من الأصناف أما عندنا فيعرض للمريض إسم الماركة أي ال brand وبالسعر الأعلى، من هنا فن حل مشكلة الدواء سهلة ولكن يبقى السؤال: هل يسمح كارتل الدواء وحماته من إدخال أدوية ال generic كلها والاستغناء عن الماركات والمافيات؟

أما تنوع مصادر الاستيراد فذلك حكاية أخرى فالصين التي يبلغ عدد سكانها 1,5 مليار نسمة تعتبر المصنع الأول في العالم للأدوية والمنتجات الطبية، وقد كان واضحاً وإبان جائحة كورونا كيف استطاعت الصين تزويد العالم كله ومن ضمنه الولايات المتحدة الأدوية والمستلزمات الطبية.

ترى ما الذي يمنع لبنان بتنوع مصادر الاستيراد؟ واستعمال أدوية ال generic من بلدان المنشأ المصنعة كفرنسا وأميركا وغيرها، أما تخويف الناس بالأدوية الإيرانية فهي أغنية من تآليف وتوزيع كارتل الدواء، الذي كان يستعمل نفس المعرّدة القائلة أنهم هم وحدهم يأتون بالثوعية ويضعون المواطن والمريض أمام خيار خاطئ، بين الجودة والسعر، إننا نستطيع الحصول على الجودة وبأسعار بسيطة ومدنيّة يستطيع المريض تحمل لكتتها، وإن حجب الأدوية عن المريض هو عدل مفايوي واحتكاري بامتياز ويجب أن يعاقب عليه القانون، إن الدواء ليس مجرد سلعة استهلاكية بل هو حاجة إنسانية في الدرجة الأولى. إن شركات الأدوية والتي بدأت أعمالها انطلاقاً من مكتب صغير في شارع المرفأ أصبحت تملك إمبراطوريات من المقرات والمصانع مطلة على خليج ضنيّة، والآنكي أنها علقت عبارات على مداخلها تقول «هذا من فضل ربي».

* كاتب سياسي

رجلٌ اشتريه الجنة بغير ادّعاء

محمد رضا مرتضوي *

سمعتُ عنه الكثير، ميشال كعدي، شاعراً مسيحياً لبنانياً له باعٌ طويلٌ وقديمٌ في محبة أهل البيت عليهم السلام وله مؤلّفاتٌ وكثتٌ وقصائدٌ في مدحهم والثناء على شخصياتهم. عرفته وعجبتُ كيف لرجلٍ من دين آخر أن يحبّ الإسلام بهذا الشكل ويكون على هذه الدراية والإمام بالجوانب الشخصية لأنتمنا وأهل بيت نبينا (ص)، طبعاً محبة أهل البيت أمرٌ راج كثيراً في الأوساط الأدبية والمسجحة في لبنان تحديداً، مثل بولس سلامة، جورج جرداق، فكتّور الكك، جورج شكور وغيرهم. غير أن ما لغتني عند لقاء ميشال كعدي منذ أيام في المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، كان تعقّفه بكتابت نهج البلاغة حتى أنه يعدّ باحثاً في هذا المجال.

على الصعيد الشخصي، كان تأثري بهذا الرجل النقيّ التقى بالغاء، وكانه أحد أفراد الجنتّة هبط لدقائق علينا لنشعر بالصفاء والسكينة بالنظر إلى وجهٍ من وجوه الفردوس. فذكرني بالآية: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». لأنك قلتُ: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». لأنك قلتُ: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». لأنك قلتُ: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». لأنك قلتُ: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». لأنك قلتُ: «إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة».

* الملحق الثقافي في المستشارية الثقافية الإيرانية في بيروت.

عله الخلاف

السعودية بين الدين والنيوليبرالية بحثاً عن رداء الشرعية

موسى السادة

هناك هنا تكون الدعوة الوهابية بصورتها الدين والسياسي، وعنه عكس ما هو شائع عنهامه التي يشهد بها اولئك الصفاة التابع منة القرن الثامن عشر بداية العصر الحديث لجزيرة العرب، وذلك من خلال تشكها بذكره الدولة بوحدة هذه الدولة»

الباحث السعودي خالد الحذيل

الشرعية الضيقة للدولة الوطنية العربية

يكاد السبيل الأمثل لمقاربة أطروحة فشل الدولة الوطنية العربية، يكون عبر مقارنة الجذور المشتركة للفشل بين الدول المعنيّة. على أن المسألة، عند مقاربة دولة كالسعودية، تتعدى محاولات التأسيس لنموذج مشروع عربي ارحب واوسع، فالخوصة النقطية التاريخية (وهو ما للسعودية، وما بُني عليها، ضيقاً على التفاعل الاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع العربيين بشكل عامر للحدود، ومن خلال أطر ليست بعيدة عن سرديات خصوصيات الصحراء والبادوة، وهو ما أنتج عزلة يصح معها ربط البنى السياسية والاجتماعية في السعودية ببقاى الدول العربية نوعاً من الكسر الضروري لتلك العزلة.

من هنا، تبرز أهمية فهم المعضلة المعقدة لأزمة «الهويات المشرعة» عربياً، والمقصود هنا الهوية الوطنية التي تصوغها مؤسسات الدولة، وجملة العلاقات الاجتماعية التي تؤلفها بما فيها من تناقضات، بالإضافة إلى علاقة القوة والسلطة والإدماج والإقصاء في ما يتعلق بالشقوق والواجبات، أي بمفهوم المواطنة العربية، وانطلاقاً من واقع تراطبات المجال القبلي والطائفي، تستعين هذه الأزمة الهوياتية المضمون نفسه، ولكن مع اختلاف الشكل والمعنواين في كل دولة. طول سبيل المثال، أزمة الهوية في العراق، في ظل حكم «حزب البعث» أخذت من منظور الكثيرين شكّل المعارضة «الشيعية» للتحكم «السني»، لكن هذا التوصيف لمثل مخض أخترال كسول؛ إذ يشير الواقع إلى أن أزمة الشرعية التي عاشتها السلطة العراقية ففعتها إلى أزمة التفوق والاحتماء بشرعية ضيقة، ضمن مبدأ «ضمان الولاء» المحصور بدوائر عشائرية ضمن بيت المجد في تكريت، وتوازى ذلك مع ما شُي «الحملات الإيمانية» ذات الطابع «السني»، والتي رعتها الدولة. هذان العاملان جعلا هوية الدولة أو الهوية المشرعة لها ولؤؤسساتها، منفردة لا جامعة في منظور شرائح واسعة - يتكرر اليوم الأمر نفسه ولكن بالمقلوب -، بمعنى أن الإقصاء والتهميش أسهما في توليد هويات يتطلع عليها عالم الاجتماع الإسباني، مانويل كاستلز «هويات مقالومة»، وهي تلك الهويات التي تتشكل على أساس رفض الخضوع لهوية الدول المشرعة، وتتفوق حول الأسس التي يخيل إليها أنها أتت إلى أقيانها وتهميشها، وهي القبيلة والطائفة. الأمر نفسه حدث في حالة «البعث السوري» إلا أنه وبسبب اختلاف شكل التركيبة الاجتماعية في سوريا أخذ شكلاً مختلفاً. وهو ما فضلها الباحث الفلسطيني حنا بطاطو، بشكل فدّ،

في تناوله العلاقة التاريخية بين بُنى ما قبل الدولة من طوائف وإنخبات، وعملية بناء الدولة الوطنية السورية وتبدّل شكل سلطنتها ومؤسساتها. وهذا ما يصل بنا إلى الوهابية كأحد مصادر الشرعية في السعودية، والواجب فهمها من ضمن سياق أزمة الهويات وشرعيات الدولة الوطنية العربية، من دون نفي خصوصيتها التاريخية، ولكن أيضاً من دون إسباغ حالة غرائبية عليها.

وما يجدر التنبيه إليه، هنا، هو أن الغرض من ذكر بطاطو يتمثل في أهمية فهم التركيبة الطبقية والهوياتية المعقدة لشبكات مصالح الأنظمة العربية والهوية المشرعة عند تمخّض عنها، لا الانجرار إلى فخّ تمتين الانقسام العمودي والاحتراب الأهلي للمجتمعات والندقة العاملة العربية (وهو ما حاوله كتاب عرب باستغلام مؤلف بطاطو: «فلأحو سوريا» من أجل استنفار الانقسام الهوياتي والتشاق الداخلي، لا لفهمه ومعالجته)، وعليه، يكون من الإمانة التأكيد أن عملية فهم صيرورة الهوية المشرعة للدولة السعودية، ونظرتها إلى نفسها، وتطورها، والعلاقة الجدلية مع الوهابية والمؤسسة الدينية، منطلقة من الحاجة إلى فهم أعمق لديناميكيات الحكم السعودي، لا محاولة أنتهازية لاستغلال تناقضات الهوية في بثّ الفرقة ضمن صفات الحروب الأهلية والتدمير الذاتي للمجتمعات العربية، وهذا بالتحديد ما راه، بكل وطنة ومسؤولية، أشدّ معارضي السلطة السعودية ذاتها، الشهيد نمر النمر، الذي سكنه الخوف

محاولة نزع الدسم الديني للوهابية وأثره الاجتماعي، والسعي لتأسيس شرعية عليه، مصيره الفشل

من تغفّت المجتمعات، ليعُثر في محاكمته رداً على اتهامه ببثّ الفتنة، عن أنه يؤمن بأن المظلوم المغبون خير من الفتنة التي تدمر، ومن الطوفان المدمر الذي يحرق الأخضر واليابس ويدخر البشر والحجر.

الدولة والحدائق: بين وهابيتين

لأحد أبرز الباحثين السعوديين، الدكتور خالد الدخيل، وهو مؤلف كتاب «الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة»، أطروحة من المباح وسهما بالمخيرة، حول علاقة الوهابية بقيام الدولة السعودية. تستند مقاربتة إلى أن الحركة الوهابية تمثّل أول مظاهر الحدائق في الجزيرة العربية، أو أنها - بتعبيره - «شنت العصر الحديث»، والحديث هنا عن تدشين مفترض حدث في القرن الثامن عشر. ملخص أطروحته هو أن الحركة الوهابية، وبالتحديد مركزية توحيد الألوهية فيها، لعبت دور الإصلاح

البروتستانتي في أوروبا، ولكن في حواضر نجد، حيث عملت على نقل المجتمع من التركيبة القبلية إلى مرحلة الدولة. وعليه، لعب فقهاء الوهابية، عبر التزامهم الفقهي بفكرة كاحد مصادر الشرعية في السعودية، الدولة دور الطبقة المثقفة أو متفخخة الدولة وفقاً له، يحاول الدخيل هنا إسقاط فكرة الأخلاق البروتستانتية لماكس فيبر، وتكييفها مع نموذج الدولة السعودية الأولى، أو للذقة الحُكم السعودي الأول. ويغض النظر عن ما تخطّط فيه أطروحته أن تصيب، فهي تندرج في إطار أزمة جدلية علاقة الوهابية بالدولة تاريخياً، وعليه أزمة صيغة هويتها المشرعة. ولذا، ومن أجل فهم هذه السردية التاريخية، يبدو جديراً تشريح منطلقاتها ومنابها الفكرية. كانت سنة 1929 عاماً مفصلياً في تاريخ الحركة الوهابية، حين تصادم نموذجان منها، عسكرياً، في معركة السبلة شمال الرياض. قاد الملك عبد العزيز، آنذاك، حشداً من العلماء والمقاتلين المضمون خلفه ضدّ «إخوان من أطاع الله»، وهم المقاتلون القبليون الذين كانوا عماد جيش ابن سعود، أثناء حروبه وغزواته، خستت هذه الحركة الأمر لصالح نموذج وهابي براغماتي في وجه النموذج الأصيل، ويُعدّ جوهر الخلاف، هنا، شكل العلاقة بين الشيخ والأمير، أي بين نموذج تتشارك فيه السلطة الدينية مع السياسية القوة على قدم المساواة، وآخر هرمي يكون الأمير - أي عبد العزيز - على رأسه شريطة منح الوهابية حصة رئيسة في تشكيل الدولة، مع الأثرية إلى أن الحسم لصالح الأخير كان خياراً بريطانياً (شارك سلاح الجو البريطاني مباشرة في العملية)، بشكل ما، شكّل أطروحة الدخيل امتداداً لتنجية معركة السبلة، إذ لطالما مرّت العلاقة البراغماتية بين الدولة والمؤسسة الدينية، طول العهود الماضية، شدتّ وجذب، بل حتى ما يقوم به اليوم ولي العهد، محمد بن سلمان، من خطوات تبدو وكأنها إصاء للمؤسسة الدينية، لا وتجزئ عن جدلية تلك العلاقة، وإن كان الشد قد وصل إلى أقصى مراحلها التاريخية. ما يقوم به الدخيل ما هو سوى إصاح عن أزمة هرمية ومحاولة توظيف سردية تاريخية، تتكيف فيها الوهابية مع الشكل

الحديث للدولة وهويّتها المشرعة، بعد تصدّخ جهازها البيروقراطي وضмор فعالية المؤسسة الدينية. فهو هنا يعمل على إعادة إنتاج مختزلة ومجازة للهوية الوطنية السعودية، لتكون فيها الوهابية شيئاً حديثاً يتّسق مع الإصلاحات الأكثر انفتاحاً في الدولة، بمعنى أن هذه الإصلاحات لا تكون نقيضاً تاريخياً لسردية الدولة، وقطعة مع نشأتها، بل امتداداً لها، والتي العفائدين الأصوليين، فضلاً عن وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز، حيث كان يفتك لفظ «الإصلاحات» ويأمر بتجنيي لفظ «التطوير»، لأن لفظ «الإصلاح» يقتضي وجود عطب وخطأ سفة.

ما تحاول السلطة السعودية اليوم إنجاحه من هوية وطنية سعودية جديدة، يطلق من هذا الإطار، أي إعادة قراءة التاريخ بشكل يُنظر إلى الوهابية بوصفها إرث الأبياء المؤسسين والإصلاح الديني التاريخي الذي قاموا به كعمل تنويري. فَمَن دون مبالغة، يعتقد المثقفون السعوديون «العضويون» - العضوية هنا للسلطة - سرديات من يمثل أن الحركة الوهابية السلفية بعمر الثورة الفرنسية والثورة الأميركية، بل إن خالد الدخيل نفسه، وهو الحاصل على الدكتوراه، يتحدث عن الدولة السعودية بوصفها دولة عمرها 300 عام، فالحكماء السعوديون الأوّل والثاني، واللذان يندرجان ضمن ما يسمّيه الباحث الكويتي خلدون النقيب دورة الخشب القبلية التي يصعد حكمها وينزل، تحوّل في منظور مثقفي السلطة السعودية إلى دولة بنموذج حديث. هذا بالتحديد ما يُرجعنا إلى الهوية الضيقة للشرعية العربية، والتي تستعين قصوراً مرتعبطاً بشبكات علاقات ومصالح متصلة بيهويات مناطقية ومذهبية. فلا يمكن الفصل بين منظري الشرعية والهويات الوطنية السعودية من جهة، وموقعهم في سلّم هرمية توزيع شبكات الربيع والانتماء الوشائنجي، من جهة أخرى. فهذه الأيديولوجيات لا تنتج في الهواء، بل لها منابت ماثبة، وحين يتكلم أمثال الدخيل عن الدولة، فهم يتخلطون من، وينتهون إلى، الدائرة الضيقة لها، والمتمثلة في المجتمع النجدي الذي نقلته الحركة الوهابية، من وجهة نظرهم، من القبيلة إلى الدولة. يقوم الدخيل، هنا، بإقصاء المناطق الواقعة خارج المركز، والتي دخلها عبد العزيز غزواً وتجزئراً، مستغلاً جيشاً من العقائدين الأصوليين، فضلاً عن المحو التام للديناميكيات الفقهية الاقتصادية للحركة الوهابية - والتي تعقّاش عليها الدولة إلى اليوم كما لفظ «الإصلاح» يقتضي وجود عطب وخطأ سفة.

ما تحاول السلطة السعودية اليوم إنجاحه من هوية وطنية سعودية جديدة، يطلق من هذا الإطار، أي إعادة قراءة التاريخ بشكل يُنظر إلى الوهابية بوصفها إرث

الاجتماعي للبعث، والذي تسعى الدولة السعودية اليوم إلى تأسيس شرعيتها عليه، مصيره الفشل. فإلسألة تتحور حول قصور بنيوي لازم في إنتاج البديل، خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي ومحاولة باعتبارها منظراً للشرعية التقليدية لصنع «السعودي الجديد» بتعبير الباحثة محساوي الرشيد، وهو سعودي ينسخ السعودي النمطي السابق المتحدّث والمتجنّب للهوية الإسلامية الفاعلة، ويتجنّب هوية ذات مكثون طبقي نيوليبرالي، فيكون ملماً بادييات ريادة الأعمال والاقتصاد والخدمات السلبية.

النيوليبرالية بديلاً عن الوهابية

يفضل استاذ الإدارة في كلية الاقتصاد في جامعة القصيم، الدكتور عبد الله البريدي، أزمة الشرعية في كتابه «فخّ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ الاقتصاد أم إغراق المجتمع» (مركز دراسات بيهويات مناطقية ومذهبية. فلا يمكن الفصل بين منظري الشرعية والهويات الوطنية السعودية من جهة، وموقعهم في سلّم هرمية توزيع شبكات الربيع والانتماء الوشائنجي، من جهة أخرى. فهذه الأيديولوجيات لا تنتج في الهواء، بل لها منابت ماثبة، وحين يتكلم أمثال الدخيل عن الدولة، فهم يتخلطون من، وينتهون إلى، الدائرة الضيقة لها، والمتمثلة في المجتمع النجدي الذي نقلته الحركة الوهابية، من وجهة نظرهم، من القبيلة إلى الدولة. يقوم الدخيل، هنا، بإقصاء المناطق الواقعة خارج المركز، والتي دخلها عبد العزيز غزواً وتجزئراً، مستغلاً جيشاً من العقائدين الأصوليين، فضلاً عن المحو التام للديناميكيات الفقهية الاقتصادية للحركة الوهابية - والتي تعقّاش عليها الدولة إلى اليوم كما لفظ «الإصلاح» يقتضي وجود عطب وخطأ سفة.



تحاول السعودية اليوم إنتاج هوية وطنية سعودية جديدة نظراً إلى الوهابية بوصفها إرث الأبياء المؤسسين (أ.ف.ب)

واجتماعياً، متجنّباً تحذير الدكتور جامعة الملك سعود، سرحان العتيبي، من مخبة الاعتماد على «شرعية العمولة»، أي تجنيي النيوليبرالية بأفكارها ومؤسساتها، مطالباً أيضاً بتجاوز «شرعية الإنجازات» باعتبارها منظراً للشرعية التقليدية وليست صالحة لآيامنا المعاصرة، فالشرعية في الدولة الحديثة قائمة على الإصلاحات البنوية والعدالة الاجتماعية والوحدة والسيادة والاستقلال.

”

لا تزل الوهابية العمود الفقري للعديد من المؤسسات وافقها المؤسسة القضائية

”

يمثل كل من البريدي والعتيبي تياراً من مثقفي المؤسسات السعودية الحريصين على مستقبل البلاد، والناقمين على الوضع الحالي للدولة، من دون إظهار ذلك، في ظل تخطت في الإدارة والتخطيط فيها. فما بين تعليق للهوية ضمن توليفة ضيقة كما يقوم به الدخيل، وما بين تشاorch فيها بين الوهابية وطبقة اللولة يتبع تحقيق نوع من الالتزام بهوية غير محدّدة سعودياً، أي الحفاظ على تناقضاتها من دون حسم، مرهوناً بعامل الوفرة النقطية وحالة الربيع التي أسهمت في تأجيل هذه المعركة. بيد أن الوضع الحالي، في ظل الخصخصة والخصائص وإعادة هيكلة الدولة بشكل ينهي التعاقدية الأبوية ويستجلب فقاعة النيوليبرالية التي تعقّاش على القضم من الطبقة الوسطى التي أنشأتها طفرات النفط المتعاقبة، يوجب إيجاد حلّ حتى

النيوليبرالية لا يمكنها أن تتشكل بديلاً لشرعية دولة يُطلق على أقوى شخصية سياسية فيها لقب «خادم الحرمين الشريفين». ما حدث خلال نصف العقد الماضي هو محاولة الطبقة الحاكمة في السعودية تبني النموذج الإسرائيلي في محاربة التجّارات الدينية، مع ما يعنيه من قطعية أو أقلّه يُعدّ عن استغلال الخطاب الديني في تثبيت الشرعية. لكن ذلك تصعب ديمومته في دولة كالمملكة، لأنساب تتعلّق بالمكانة الدينية لمكة المكرمة والمدينة المنورة، وأسباب أخرى ديموغرافية متصلة بقدرة دول كالإمارات وقطر على ابتلاع جميع المواطنين ضمن شبكات الربيع، فيما المملكة، وبسبب ضخامة التعداد السكاني فيها بشكل نسبي، وأسباع وبقته الجغرافية، تُنتج حالة من الطبقة ستلزم استقامة الشرعية من موارد أخرى. ومن الممكن أن يكون النموذج القطري، هنا، في اللعب بين الإدماج في العولة ومغازلة التجّارات الإسلامية واستغلالها كأداة سياسية، توليفة مناسبة تركن إليها المملكة لتطعي حدوث الأزمة، خصوصاً إذا ما أخذنا في عين الاعتبار العامل الأمريكي وضмор الدور السعودي في شبكة مصالحه

البريدي والعتيبي تياراً من مثقفي المؤسسات السعودية الحريصين على مستقبل البلاد، والناقمين على الوضع الحالي للدولة، من دون إظهار ذلك، في ظل تخطت في الإدارة والتخطيط فيها. فما بين تعليق للهوية ضمن توليفة ضيقة كما يقوم به الدخيل، وما بين تشاorch فيها بين الوهابية وطبقة اللولة يتبع تحقيق نوع من الالتزام بهوية غير محدّدة سعودياً، أي الحفاظ على تناقضاتها من دون حسم، مرهوناً بعامل الوفرة النقطية وحالة الربيع التي أسهمت في تأجيل هذه المعركة. بيد أن الوضع الحالي، في ظل الخصخصة والخصائص وإعادة هيكلة الدولة بشكل ينهي التعاقدية الأبوية ويستجلب فقاعة النيوليبرالية التي تعقّاش على القضم من الطبقة الوسطى التي أنشأتها طفرات النفط المتعاقبة، يوجب إيجاد حلّ حتى

تونس

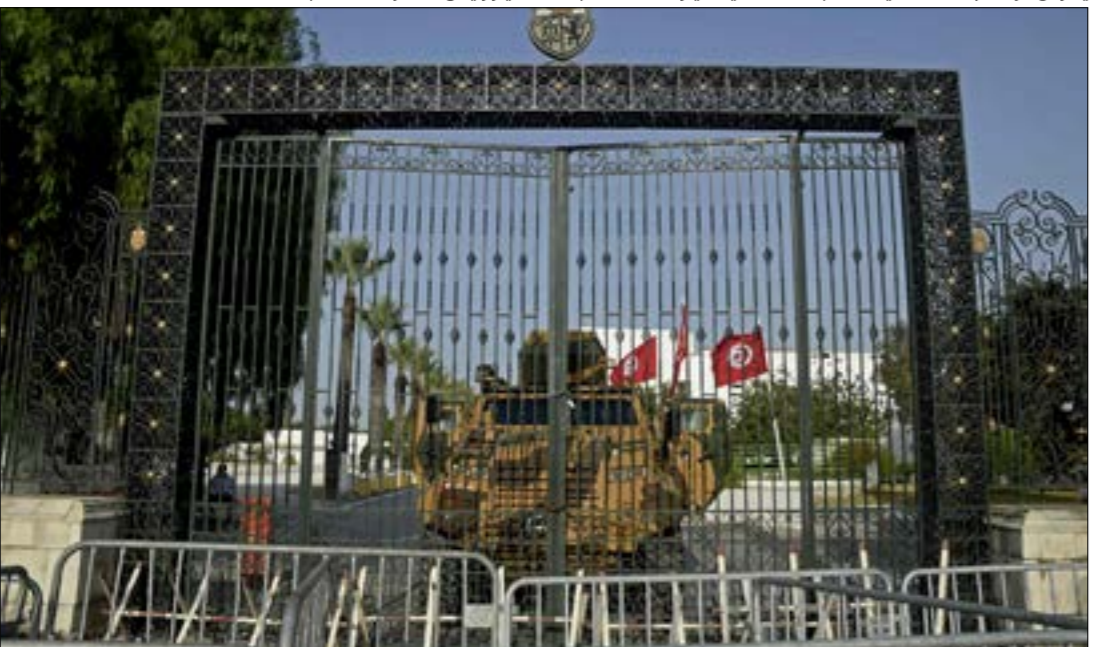
أربعة أسماء لرئاسة الحكومة: أولوية سعيّد «العجز الاقتصادي»

عن الوضع الاقتصادي، وتوقّعات مخالفة للمداخيل الحقيقية للبلاد، وذلك بغاية تحصيل الأصوات خلال جلسة المصادقة على الموازنة. اتهامات سرعان ما اتضحت صحتها، بإعلان وزير المالية الخقال، علي الكعلي، عدم قدرة تونس على سداد الفروض وفوائدها التي حلّ أجلها، ما دفعه إلى طلب الإقتراض من المصرف المركزي لسدّ عجز الموازنة. وفي ظلّ رفض هذا الأخير إقراض الحكومة، ما كان منها إلا التوجّه للاقتراض من المصارف المحلية الخاصة بفوائد عالية. من هنا، يفرض الوضع الاقتصادي الصعب على الرئيس التونسي خيارات محدّدة لجهة اختيار رئيس للحكومة، يتفخّ بخبرة اقتصادية، وفي مستطاعه صياغة برامج لإخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة، على أن يكون «مفاوضاً جيداً» مع صندوق النقد والبنك الدوليين المُلقّين إزاء تطوّر الأوضاع في تونس. وبحسب المعلومات المتداولة، تتضمّن قائمة الترشيحات المرشحة لدى الرئيس، ثلاثة أسماء لها خلفية اقتصادية، وفي مقدّمها محافظ المصرف المركزي، مروان العباسي، الذي يشغل منصبه منذ عام 2018، وهو الموظف الرسمي الوحيد المتحقّي من تركة الرئيس الراحل، الباجي قائد السبسي، ويُعتبر العباسي المسؤول الأول عن تحديد سياسة البنك الوطني، الأمر الذي خوّله صدّ محاولات المشيشي، ومن ورائه حزامه السياسي السبسي، رأسه «النهضة»، إقحام «المرزقي» في دائرة إقراض الحكومة وتحويل عجز الموازنة، في ضربة قاصمة وُجّهت إلى رئيس الوزراء السابق، وحظيت برضى سعيّد، وعلى امتداد عامين من ولاية هذا الأخير، كانت العلاقة بين ساكن قصر قرطاج والمحافظ، على مستوى عالٍ من التفاهم والتناغم غير متساو، حيث شكّل الثنائي حلفاً غير متساو، حاضر المشيشي وحكومته سياسياً واقتصادياً.

الاسم الثاني المطروح لترؤس الحكومة، هو حكيم بن حمودة، وزير الاقتصاد والمالية الأسبق، الذي عمل مستشاراً خاصاً لرئيس «البنك الدولي» منذ عام 2011، إضافة إلى تسهيل عددًا من المؤسسات الأممية والدولية المعنية بالاقصاء، وهو ما يجعل من «بروفائله» جذاباً للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية في المرحلة المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن بن حمودة كان مرشّحاً دائماً لرئاسة الحكومة على امتداد السنوات الاربعة الماضية، باستثناء عامي 2011 و2014، عندما تمّ اختيار شخصيّة أخرى لرئاسة الحكومة، مستطاعه صياغة برامج لإخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة، على أن يكون «مفاوضاً جيداً» مع صندوق النقد والبنك الدوليين المُلقّين إزاء تطوّر الأوضاع في تونس. وبحسب المعلومات المتداولة، تتضمّن قائمة الترشيحات المرشحة لدى الرئيس، ثلاثة أسماء لها خلفية اقتصادية، وفي مقدّمها محافظ المصرف المركزي، مروان العباسي، الذي يشغل منصبه منذ عام 2018، وهو الموظف الرسمي الوحيد المتحقّي من تركة الرئيس الراحل، الباجي قائد السبسي، ويُعتبر العباسي المسؤول الأول عن تحديد سياسة البنك الوطني، الأمر الذي خوّله صدّ محاولات المشيشي، ومن ورائه حزامه السياسي السبسي، رأسه «النهضة»، إقحام «المرزقي» في دائرة إقراض الحكومة وتحويل عجز الموازنة، في ضربة قاصمة وُجّهت إلى رئيس الوزراء السابق، وحظيت برضى سعيّد، وعلى امتداد عامين من ولاية هذا الأخير، كانت العلاقة بين ساكن قصر قرطاج والمحافظ، على مستوى عالٍ من التفاهم والتناغم غير متساو، حيث شكّل الثنائي حلفاً غير متساو، حاضر المشيشي وحكومته سياسياً واقتصادياً.

الاسم الثاني المطروح لترؤس الحكومة، هو حكيم بن حمودة، وزير الاقتصاد والمالية الأسبق، الذي عمل مستشاراً خاصاً لرئيس «البنك الدولي» منذ عام 2011، إضافة إلى تسهيل عددًا من المؤسسات الأممية والدولية المعنية بالاقصاء، وهو ما يجعل من «بروفائله» جذاباً للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية في المرحلة المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن بن حمودة كان مرشّحاً دائماً لرئاسة الحكومة على امتداد السنوات الاربعة الماضية، باستثناء عامي 2011 و2014، عندما تمّ اختيار شخصيّة أخرى لرئاسة الحكومة، مستطاعه صياغة برامج لإخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة، على أن يكون «مفاوضاً جيداً» مع صندوق النقد والبنك الدوليين المُلقّين إزاء تطوّر الأوضاع في تونس. وبحسب المعلومات المتداولة، تتضمّن قائمة الترشيحات المرشحة لدى الرئيس، ثلاثة أسماء لها خلفية اقتصادية، وفي مقدّمها محافظ المصرف المركزي، مروان العباسي، الذي يشغل منصبه منذ عام 2018، وهو الموظف الرسمي الوحيد المتحقّي من تركة الرئيس الراحل، الباجي قائد السبسي، ويُعتبر العباسي المسؤول الأول عن تحديد سياسة البنك الوطني، الأمر الذي خوّله صدّ محاولات المشيشي، ومن ورائه حزامه السياسي السبسي، رأسه «النهضة»، إقحام «المرزقي» في دائرة إقراض الحكومة وتحويل عجز الموازنة، في ضربة قاصمة وُجّهت إلى رئيس الوزراء السابق، وحظيت برضى سعيّد، وعلى امتداد عامين من ولاية هذا الأخير، كانت العلاقة بين ساكن قصر قرطاج والمحافظ، على مستوى عالٍ من التفاهم والتناغم غير متساو، حيث شكّل الثنائي حلفاً غير متساو، حاضر المشيشي وحكومته سياسياً واقتصادياً.

الاسم الثاني المطروح لترؤس الحكومة، هو حكيم بن حمودة، وزير الاقتصاد والمالية الأسبق، الذي عمل مستشاراً خاصاً لرئيس «البنك الدولي» منذ عام 2011، إضافة إلى تسهيل عددًا من المؤسسات الأممية والدولية المعنية بالاقصاء، وهو ما يجعل من «بروفائله» جذاباً للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية في المرحلة المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن بن حمودة كان مرشّحاً دائماً لرئاسة الحكومة على امتداد السنوات الاربعة الماضية، باستثناء عامي 2011 و2014، عندما تمّ اختيار شخصيّة أخرى لرئاسة الحكومة، مستطاعه صياغة برامج لإخراج البلاد من أزمتها المتفاقمة، على أن يكون «مفاوضاً جيداً» مع صندوق النقد والبنك الدوليين المُلقّين إزاء تطوّر الأوضاع في تونس. وبحسب المعلومات المتداولة، تتضمّن قائمة الترشيحات المرشحة لدى الرئيس، ثلاثة أسماء لها خلفية اقتصادية، وفي مقدّمها محافظ المصرف المركزي، مروان العباسي، الذي يشغل منصبه منذ عام 2018، وهو الموظف الرسمي الوحيد المتحقّي من تركة الرئيس الراحل، الباجي قائد السبسي، ويُعتبر العباسي المسؤول الأول عن تحديد سياسة البنك الوطني، الأمر الذي خوّله صدّ محاولات المشيشي، ومن ورائه حزامه السياسي السبسي، رأسه «النهضة»، إقحام «المرزقي» في دائرة إقراض الحكومة وتحويل عجز الموازنة، في ضربة قاصمة وُجّهت إلى رئيس الوزراء السابق، وحظيت برضى سعيّد، وعلى امتداد عامين من ولاية هذا الأخير، كانت العلاقة بين ساكن قصر قرطاج والمحافظ، على مستوى عالٍ من التفاهم والتناغم غير متساو، حيث شكّل الثنائي حلفاً غير متساو، حاضر المشيشي وحكومته سياسياً واقتصادياً.



يفرض الوضع الاقتصادي الصعب على سعيّد خيارات محدّدة لجهة اختيار رئيس للحكومة (أ.ف.ب)



نزيه أبو غصن يوهيات ناقصة

موتكم في الغد

الموت الذي تتسلون برؤيته على الشاشات ليس موت
«آخرين».
إنه موتكم أنتم...
موتكم الذي لن تكونوا شهداء عليه.
: «آخرون» سيشهدون.

كل ما أرجوه

... أمّا وأنّ الجريمة لا مهرب من وقوعها ، فارتكبوها
الآن!
إلى جهنّم أنا، وما أحلمه، وما أفكر به وأعقد ياسي
عليه!
إلى جهنّم كلُّ أحدٍ وكلُّ شيء!
إلى جهنّم! ...
كلُّ ما أرجوه الآن ألا يعرف أحفادي في الغد (فيما
هم يضعون أزهارهم على قبوري)
أنني كنتُ شاهداً على اقتتاف هذه المخازي
وأنتي، إذ كنتُ جباناً وأعزل،
ابتلعتُ لساني وقلبي... و أذعنت.



ضمنت الحملة الذورية الهادفة الى مراقبة تطوّر هذا الحيوان في بلدة
إيغ مورت الفرنسية بالقرب من مونبلييه، رصدت عدسات المصورين اخيرا
اعدادا هائلة من الفلامينغو ضمن رحلة هجرتها السنوية. بعد هذه
النقطة، من المتوقع ان تذهب طيور النحام الوردية في نهاية المطاف
جنوبا الى إسبانيا او إيطاليا او تركيا او شمال إفريقيا. بحثا عن مناخات
اكثر دفئا. ومن المعلوم أنها حيوانات اجتماعية بشكل ملحوظ يمكنها
العيش في مجموعات تحتوي على عشرات الآلاف. (باسكال غيو - اف ب)

صورة وخبير



الصفار يكتبون: عبر الساحل، عبر البحر

«عبر الساحل، عبر البحر»
هو عنوان ورشة كتابة
إبداعية التي يقيمها
«المتحف الفلسطيني» يومي
الإثنين والثلاثاء المقبلين على
«زوم»، مع الشاعرة أسماء
عزايضة. يهدف النشاط أولاً
إلى جعل الكتابة «جسراً»
وتجسيدا للعلاقات المتخيلة
والبعيدة بين أطفال فلسطين
التاريخية، والتي يعمل
التمرق السياسي والاحتلال
على جعلها على هذا البعد.
وثانياً إلى إعطاء مساحة
للتعبير الشخصي والمكاني
والحسي كماً يومية، وثالثاً
إلى استحضار فنّ الرسائل
في حياة الأطفال، في العصر
الذي يقتصر فيه مفهوم
الرسالة على رسائل الهواتف
الذكية.

«عبر الساحل، عبر البحر»: الإثنين
9 والثلاثاء 10 آب (أغسطس)
الحالي .س: 15:00 - «زوم»
(الرابط على موقعنا).
للتسجيل: @activities
palmuseum.org

Collapsed Present... أفلام لبنانية أونلاين

يتقّف في الجسد الجديد الذي ظهر
في المدينة جزاء عصف الانفجار: الركام
والانقراض، حيث ترصد الكاميرا تحوّل
الركام إلى فضاء قائم بذاته. ولأنّ
الدمار ليس لحظة متفرّدة في التاريخ
اللبناني، يستعيد الحدث فيلمين من
فترة حرب تموز سنة 2006. الفيلم
الأول هو «رحلة تموز» (35 د - 2006)
للمخرج اللبناني وائل نور الدين، يظهر
فيه الخراب وآثار القصف الإسرائيلي
في المناطق اللبنانية بلغة سينمائية
تجريبية على وقع أغنية soleil trahi.
ومن الفترة نفسها، يعرض فيلم الفنان
اللبناني علي شري بعنوان Slippage
(12 د - 2007) وفيه يحاول البحث
بكاميراته عن فضاء وزمان بديلين عن
واقع العدوان الإسرائيلي على لبنان.
Collapsed Present: بين 12 و17 آب على
watch.eventive.org



بعد أيام على الذكرى الأولى لانفجار
الربيع من آب، تقيم منصة ArteEast
للفنون في الشرق الأوسط عروضاً
لأربعة أفلام لبنانية تحت عنوان
Collapsed Present. الحدث الذي يُقام
بدءاً من 12 آب (أغسطس) الحالي،
سيستمرّ حتى 17 من الشهر الحالي
على موقع watch.eventive.org. وخلالها،
ستعرض أربعة أفلام وأعمال فيديو
لفنانين ومخرجين لبنانيين. البداية
مع مدينتهم Shattered Beirut لكارول منصور
(الصورة). الشريط (17 د - 2020)
الذي صورته المخرجة اللبنانية بعد
شهرين على انفجار المرفأ، تركّز فيه
على حيوات السكان من خلال رسائل
صوتية لأصدقائها الذين يحاولون
التعافي من اللحظة الهائلة التي ألمت
بمدينتهم. الفنان التشكيلي اللبناني
شربل صمويل عون، يشارك بشريط
قصير بعنوان The Heap (5 د - 2021)



شارع الحمراء يتذكر نصري شمس الدين

يوم الأربعاء المقبل، يوجّه
«مترو المدينة» تحية إلى
الفنان نصري شمس الدين
(1927-1983/الصورة).
تحت عنوان «الطربوش»،
سيكون الجمهور على
مؤعد مع مختارات من
ربيعرتوار المطرب الراحل.
يشترك في الحفلة كل من: زياد
الأحمدية (عود وغناء)، وزياد
جعفر (كمنجة وغناء)،
سماح بو المنى (أكورديون
وغناء)، جورج الشيخ (ناي)
وبهاء ضو (إيقاع). خلف
شمس الدين أرشيفاً غنياً
يضم ما يقارب 500 أغنية
تراثية بين مواويل وديكات
وأغنيات عاطفية ووطنية.
كما شارك في أعمال الرحابة
المسرحية والسينمائية
والتلفزيونية إلى جانب
الاستكشافات الإبداعية.

«الطربوش»: الأربعاء 11 آب
(أغسطس) الحالي - الساعة
التاسعة والنصف مساءً. «مترو
المدينة» (الحمرا - بيروت).
للاستعلام: 76/309363



ادبنا المعاصر... حسب إلياس خوري

ضمن سلسلة «بانوراما
الفنون»، تستضيف جمعية
«السبيل» الناقد والكاتب
اللبناني إلياس خوري (1948 -
الصورة)، في 17 آب (أغسطس)
الحالي، ضمن اللقاء الافتراضي
«بانوراما الأدب اللبناني
المعاصر». في رصيد صاحب
«الوجوه البيضاء» (1981)،
روايات عدّة تُرجمت إلى لغات
مختلفة ومسرحيات وكتابات
نقدية. هو فائز بجائزة
ليونيسكو للثقافة العربية،
وحائز وسام «جوقة الشرف
الإسباني». تهدف «بانوراما
الفنون» إلى تناول مواضيع
فنية بطريقة شاملة على يد
متخصصين. هكذا، سيتمكن
الجمهور من التعرّف إلى
فنون عدّة في لبنان، من بينها
النحت، الفنون التشكيلية،
الموسيقى، الأدب وغيرها.

«بانوراما الأدب اللبناني المعاصر»:
الثلاثاء 17 آب - س: 19:00 - «زوم»
و«فايسبوك لايف» على صفحة
«السبيل». (رابط التسجيل على
موقعنا)